معضلة التنبؤ في العلاقات الدولية
حدود النظريات والصعوبات المنهجية

THE PROBLEM OF FORECASTING IN INTERNATIONAL RELATIONS: LIMITS OF THEORIES AND METHODOLOGICAL DIFFICULTIES

أ.م.د. عماد مؤيد جاسم
جامعة ديالى/ كلية القانون والعلوم السياسية

المستخلص

أظهر المجتمع الأكاديمي للعلاقات الدولية، ومنذ فترة مبكرة، إهتماماً كبيراً بجهود التأسيس لنظرية علمية تسمح بتقديم إطار تفسيري لدراسة الظواهر السياسية، فضلاً عن إيضاح الحدود المعرفية لهذا التخصص، لكن هذا لم يمنع إنشغاله أيضاً بمسعى الوصول إلى التنبؤ بأعتبار أنّ تحقق هذا الغرض يعمل على إضافة طابع علمي أكثر تجريداً للنظرية يقترب من مستوى الدقة الذي تمتاز به نظريات العلوم التطبيقية. لكن مع ترسخ الإدراك أنّ الوقائع الدولية أثبتت عجز النظرية، أو قصورها عن توقع الكثير من الاحداث أو عدم كفاية فروضها لتفسير ظواهر السياسة الدولية أو تتبع التغيير غير الخطي، أخذ مجتمع العلاقات الدولية ببذل جهوداً أكبر في إنتاج دراسات تُعنى بالتنبؤ على أساس الإهتمام بنطاق بحثي أكثر تحديداً من الناحيتين الزمنية والمكانية من خلال التركيز على قضايا يسهل السيطرة على متغيراتها وإخضاعها للدراسة والتحليل، كما إستهدفت هذه الدراسات تعميم نتائجها على الحالات المماثلة، ومع ذلك، إعترتها أيضاً بعض مظاهر القصور.

Abstract

The academic community of international relations has shown, from an early period, great interest in efforts to establish a scientific theory that allows providing an explanatory framework for the study of political phenomena, as well as clarifying the epistemological limits of this discipline. But this did not prevent his preoccupation with the endeavor to reach prediction, considering that the achievement of this purpose adds a more abstract scientific character to the theory, close to the level of accuracy that characterizes the theories of applied sciences.

With the solidification of the realization that international facts proved the inability of the theory, or its failure to anticipate many events, or the inadequacy of its hypotheses to explain the phenomena of international politics or track non-linear change, the international relations community began to exert greater efforts in producing studies concerned with prediction based on interest in a more research scope, specifically in terms of time and space by focusing on issues that are easy to control its variables. These studies also aimed to generalize their results to similar cases. However, it also showed some shortcomings.

المقدمة

رغم أنّ حقل العلاقات الدولية باتّ في النصف الثاني من القرن العشرين مُنشغلاً إلى أبعد الحدود بإيجاد نظرية عامة تعمل على توضيح الحدود المنهجية لهذا التخصص بهدف تثبيته كإنضباط علمي إلى جوار العلوم الإنسانية الأخرى، وبدا أنّ هذا الإنشغال او الهوس بالنظرية يكاد يكون محور إهتمامه المركزي دون ما عداه إلا أنّه مع ذلك أظهّر إهتماماً آخر كان من الصعب عليه تجاهله. فعمله على بناء نظرية لم يكن من الممكن فصله عن الإهتمام بالتنبؤ باعتبار أن أي نظرية يعمل على تطويرها يُفترض أن تحتوي على رؤية للمستقبل على أساس إفتراضها أن هناك قوانين تحكم ديناميكية الظواهر التي تدرسها وبالتالي من الممكن توقع الأحداث على أساس هذه القوانين، ما يعني أنّ إهتمام حقل العلاقات الدولية بالتنبؤ لم يكُن منفصلاً عن توجهه العلمي في بناء النظريات وإقامة الفروض، وأنّ الإهتمام بالتنبؤ سار إلى جوار الاهتمام بوضع نظرية عامة.

وقد كانت الجهود الأولى لوضع نظرية في العلاقات الدولية مدفوعة بالحاجة لإيجاد إطار تفسيري (Explanatory Framework) لظواهر السياسة الدولية بحيث يُمكن لهذا الإطار أن يكون فاعلاً في تقديم النصح والمشورة لصُناع القرار. مع ذلك، أسفرت هذه الجهود عن نظريات متعددة في طروحاتها ومنطلقاتها الفكرية، فإضافة إلى النظريات الوضعية العقلانية (المثالية والواقعية)، فضلاً عن أنّ الواقعية نفسها تنوّعت ما بين الكلاسيكية والبنيوية والكلاسيكية–البنيوية، ظهرت إلى جوار ذلك، الليبرالية والمؤسساتية والبنائية وغيرها، ما كان يعني أنّ حقل العلاقات الدولية غنّي بنظرياته وطروحاته، لكن مثلما كانت هذه النظريات عامل إثراء للمجتمع الأكاديمي كانت في ذات الوقت مؤشراً واضحاً لحالة التعقيد التي تهيمن على دراسة السياسة الدولية وأنّه من الصعب إحتواء مظاهرها بنظرية واحدة وبالتالي من غير الممكن الإتفاق على وجود قوانين واحدة يُمكن الركون إليها بأعتبارها تُحقق غرض التنبؤ.

إشكالية البحث

يتضح مما ذُكر أعلاه أنّ محاولات تأطير نظرية متكاملة عند بعض العلماء لم يكُن منفصلاً عن تحقيق شرط القدرة على التنبؤ، بمعنى أنّ تحقق الأخير، القدرة على التوقع الصحيح، كأنمّا بات شرطاً لازماً للحكم على جودة النظرية ودقة فروضها، وعلى هذا الأساس تتمثل إشكالية البحث هنا في محاولة الإجابة على سؤال مركزي هو: هل أنّ نظريات العلاقات الدولية على وجه الخصوص مُهيأة للتنبؤ؟

ويتفرع من هذا السؤال المركزي مجموعة من الأسئلة الفرعية المرتبطة به والتي نحاول أيضاً الإجابة عليها وهي:

ما حاجة العلاقات الدولية للنظرية؟ هل من أجل تقديم التفسير أم لتحقيق غرض التنبؤ؟ وهل من الممكن وضع تنبؤات أو توقعات إعتماداً على توظيف النظرية؟

هل أنّ التلازم بين النظرية في العلاقات الدولية وشرط التنبؤ ضروري وحتمي، أم

من الممكن بناء نظرية تختص بتحقيق الغرض التفسيري دون أن تكون مطالبة بتقديم توقعات وتنبؤات للمستقبل؟

هل هناك مداخل منهجية أو مقاربات تجريبية في العلاقات الدولية حققت فرصاً في التنبؤ أفضل من جهود بناء النظرية؟

فرضية البحث

تتمثل فرضية البحث في «إنّ معضلة التنبؤ في العلاقات الدولية مرتبطة إرتباطاً وثيقاً بإشكالية عدم إكتمال بناء النظرية. وطالما أنّ النظرية تحتوي على قصور وعيوب في إفتراضاتها وتفسيرها للقوانين الحاكمة للظواهر السياسية، من الصعب حينئذ أنّ يكون التنبؤ أحد ممارساتها الموثوقة». وعلى أساس إفتراضنا أنّ النظرية قاصرة عن تحقيق التنبؤ، نفترض أيضاً «أنّ الدراسات التخصصية، والتي لا يُشترط أن تستند فروضها بالكامل إلى نظرية مُحددة في العلاقات الدولية، والتي تكتفي بدراسة قضية أو ظاهرة سياسية مُحددة مكانياً وزمنياً يُمكن أن تُحقق دقة في التنبؤ أفضل من النظرية».

منهجية البحث

تطلب البحث إجراء نوع من المراجعة الأكاديمية لجهود العلماء في مجال تأطير النظرية في العلاقات الدولية فضلاً عن مراجعة الجهود الأخرى ذات الصلة بأعمال التنبؤ وهي الممارسات العملية التي إرتبطت بالمدرسة السلوكية بهدف الوصول إلى فكرة عن طبيعة الجهود المبذولة في هذا الإطار، وضمن هذا المسعى، تم إستخدام المنهج التحليلي – الوصفي في إيضاح هذه الجهود فضلاً عن تحليل الغاية من وجود النظرية في العلاقات الدولية، وإستعراض بعض الدراسات التي يُمكن أن توصف بأنّها دراسات تنبؤية.

هيكلية البحث

إنقسم البحث إلى أربع محاور، عالج المحور (أولاً) إشكالية التنبؤ لدى المجتمع الأكاديمي للعلاقات الدولية من خلال مناقشة الجهود المبكرة في صياغة النظرية والأغراض العلمية التي تسعى إلى تحقيقها، أما المحور (ثانياً) فتطرق إلى جهود المدرسة السلوكية في مجال التنبؤ والتي ركزت على الأعمال القياسية–الإحصائية كمنهاج تجريبي سعى إلى توخي الدقة في أعماله، أما المحور (ثالثاً) فكان أن إختّص بالتركيز على الدراسات التنبؤية التخصصية في العلاقات الدولية والتي أبدّت إهتماماً بقضايا محددة مثل الصراع والحروب الاهلية، أما في المحور (رابعاً)، فقد تم تسليط الضوء على بعض المعوقات التي قد تحرف التنبؤات عن مسارها الصحيح نتيجة التعقيد في النمذجة الرياضية أو أن يكون للقيم والأحكام الشخصية دوراً في تصميم شكل النموذج التنبؤي ما يؤدي إلى مخرجات وإستنتاجات مغلوطة.

أولاً: المجتمع الأكاديمي للعلاقات الدولية وإشكالية التنبؤ

في أواخر السبيعنيات من القرن الماضي كتب (جون فريمان–Freeman) و(برايان جوب–Job) مقالاً أكدا فيه أنّه مع إستمرار تأثيرات التكنولوجيا والنمو السكاني واستهلاك الموارد في إدامة التغيير وخلق حالة من عدم اليقين في البيئة العالمية، يُطلب من صانع السياسة بشكل متزايد الإدلاء بتصريحات حول المستقبل، ويتطلع صناع القرار بدورهم إلى علماء الإجتماع والسياسة للحصول على إرشادات تتعلق بكل من محتوى ومنهجية الإستشراف والتنبؤ. ومع ذلك، «لم يقدم لهم مجتمع العلاقات الدولية الأكاديمي حتى الآن سوى القليل من المساعدة المفيدة»[١]. قد تكون هذه الكلمات عامل إحباط أنّ المساهمات التي قدمها العلماء في حقل العلاقات الدولية بما فيها النظريات لم تكن ذات عون كبير لصناع القرار أو لم يتم الإفادة منها بشكل كافي من قبل المختصين لشرح وتحليل متغيرات البيئة العالمية وتقديم إستشراف صحيح للمستقبل، وهذا على أساس الإفتراض أنّ النظرية في العلاقات الدولية وُجدت لأغراض التفسير والتنبؤ وليس لتحليل أنماط الظواهر السياسية فحسب.

وربما هناك بعض العزاء الذي يُقلل من درجة الإحباط في أنّ الفارق الزمني بين الأمس والحاضر يُمكن أن يكون مشجعاً على الإفتراض أنّ الأحكام قد تغيرت، باعتبار أنّ العالم بعدها شهد تطوراً علمياً غير مسبوق، ما يعني أن حقل العلاقات الدولية وحقل العلوم السياسية بشكل عام بات بحوزتهما الآن ذخيرة من البيانات والطرائق العلمية فضلاً عن الثورة في علم الحاسوب، وهو ما يفترض أنّ النظرية بات بإمكانها تجاوز الإكتفاء بالتفسير فقط وأنّ تطمع أكثر بالعمل على التنبؤ بشكل صحيح، لكن مع ذلك، يُفيد الواقع أنّ نظريات العلاقات الدولية لم تنجو من الإتهام بضعف قدرتها على التنبؤ. ولعل من المؤشرات المريرة لهذا الواقع أنّ (جاكلين ستيفينز–Stevens)[٢]، إنتقدت علماء السياسة في العام ٢٠١٢ واصفة إياهم بأنهم «متنبئين من درجة رديئة» "Lousy Forecasters"[٣].

ورغم أنّ إنتقاد (ستيفنز) لم يكن على مستوى الإتهام الموجه للنظرية في العلاقات الدولية، إلا إنّ النظرية، مع ذلك، لم تنجو من إتهام آخر أكثر حدة طالها بعد فترة وجيزة وكشفت عنه المناقشات الأكاديمية التي تعرّضت لدراسة المعضلة التي رافقت حقل العلاقات الدولية في إفتقاره للنظرية المتكاملة التي تسمح ببناء إطار واقعي ومنطقي

(1) John R. Freeman and Brian L. Job, Scientific Forecasts in International Relations: Problems of Definition and Epistemology, International Studies Quarterly, Volume (23), Issue (1), March, 1979, P 113.

(٢) (جاكلين ستيفنز) بروفيسور في العلوم السياسية في جامعة (نورثويسترن–Northwestern) في ولاية (إيلينويز–Illinois) الأميركية، وهذه الجامعة تُعد واحدة من أفضل (٢٥) جامعة في العالم حسب تصنيف مجلة (Times) لمؤسسات التعليم العالي، ولعل من أشهر أساتذة العلوم السياسية الذين عملوا في هذه الجامعة كان (كينيث ثومبسون–Thompson)، أحد رواد المدرسة الواقعية الكلاسيكية، وتلميذ (هانز مورغنثاو) الذي شاركه في تأليف الكتاب المعنون (مبادئ ومشكلات السياسة الدولية) عام ١٩٥٠.

(3) Jacqueline Stevens, Political Scientists Are Lousy Forecasters, The New York Times, June ,23 2012, At: https://nyti.ms/3Gs84Tr

للتنبؤ، إلى الحد الذي تجرأت فيه هذه المناقشات إلى الإعتراف صراحة بما أسّمته (نهاية النظرية في العلاقات الدولية)[٤]، وبغض النظر عن حقيقة أنّ الجهود الأكاديمية والعلمية في العلوم السياسية بشكل عام والعلاقات الدولية بشكل خاص، هي في حالة تحقق مستمر من الظواهر والقوانين ولا يُمكن أن تدعي الوصول إلى الحقيقة المطلقة، وهذه العملية ساعدت إلى حد كبير في إتخاذ قرارات كانت صحيحة من وجهة نظر متخذيها ومجتمع السياسة الداخلي، وأنّ الدراسات الأكاديمية السياسية حول التوقع حققت بعض قصص النجاح، إلا أن هذا لا يلغي حقيقة أنّ التنبؤ يُعد معضلة أكيدة في حقل العلاقات الدولية.

ولعل الشيء المتفق عليه لدى جميع الأكاديميين أنّ الإهتمام بالتنبؤ في حقل العلاقات الدولية، لم يكن ترفاً فكرياً بقدر ما إرتبط بتحقيق غاية ذات منفعة عملية تتمثل في العمل على تقليل حالة عدم اليقين وتجنب المضاربة والمخاطر غير الضرورية. إذ يسعى التنبؤ إلى تحقيق أربع أغراض تتمثل في: فهم المجهول، التحكم في النتائج المستقبلية، فهم الديناميكيات العامة للنظام لتقدير الظروف الحالية، والتخطيط للمستقبل القريب. ولهذا، أبدى حقل العلاقات الدولية، ومنذ فترة مبكرة تركيزاً على تحقيق هذه الغاية وعمّل على تطوير وإبتكار منهجيات متعددة للتنبؤ تراوحت ما بين أقلها منهجية وإنتظاماً إلى أكثرها إنضباطاً وصرامة، وهي المعيارية (normative)، والاستكشافية – الإسقاطية (exploratory projective)، ومنهجيات قائمة على إستخدام النماذج (model based) (الإحصائية والوظيفية)، فضلاً عن المحاكاة والذكاء الاصطناعي[٥].

ومن المعلوم أنّ أي إنضباط علمي (Academic Discipline) عندما ينضج، يُصبح التنبؤ أحد ممارساته المعيارية والروتينية، ولعل مجال العلاقات الدولية حاول بشكل مُجهد التحول إلى إنضباط رغم المعوقات المنهجية والصعوبات المعرفية، التي على ما يبدو لم تمنع إهتمامه المتزايد بالتنبؤ تلبية لطموحات مجتمع السياسات الذي كان يأمل من أبحاث العلاقات الدولية أنّ تكون قادرة على توفير إنذار مبكر للنزاع والكوارث السياسية الأخرى، وهو ما كان يدفع بالمجتمع الأكاديمي إلى المشاركة بنشاط في تمارين التنبؤ (Forecasting Exercises)، وغالباً ما كانت الطريقة الأوفر حظاً في النجاح هو من خلال التركيز على قضايا مُحددة أكثر من الإعتماد على نظرية سائدة في العلاقات الدولية.

لهذا السبب نجد أنّ النجاحات التي حققتها بعض الدراسات في صواب توقعاتها إنّما بسبب تناولها لقضية مُحددة تحتوي على متغيرات قابلة للسيطرة على دراستها وضبطها

(٤) خصصت المجلة الأوروبية للعلاقات الدولية (EJIR) عدداً خاصاً صدر في العام ٢٠١٣ لمناقشة مظاهر القصور في نظريات العلاقات الدولية والأخطاء التي وقعت فيها هذه النظريات، وأن حالة القلق التي أعربت عنها الأوراق العلمية المنشورة أكدت بما لا يدع مجالاً للشك أنّ النظريات بلغت مرحلة لا يُمكن بعدها أن تقدم شيئاً جديداً وأنّ جميع الإسهامات البحثية تدور حول إختبار فروض هذه النظريات أكثر مما تميل إلى تطويرها وتجديدها. للمزيد يُمكن الرجوع إلى:

European Journal of International Relations, Special Issue: The End of International Relations Theory, Volume (19), Issue (2013 ,(3, PP 665 – 405.

(5) Nazli Choucri, Forecasting in international relations: Problems and prospects, International Interactions: Empirical and Theoretical Research in International Relations, Volume (1), Issue (,(2 1974, P 63.

بحثياً، ما يعني أن النجاح إرتبط بدراسة قضية ضمن نطاق زمني ومكاني مُحدد، أما أن تكون هناك نظرية سياسية عامة صالحة للتنبؤ فهذه مسألة تحوم حولها الكثير من الشكوك، سيما وأن الغاية من وضع النظرية في العلاقات الدولية مثلما كان يأمل العلماء المختصين ومنذ وقت مبكر هو من أجل التفسير والتحليل أكثر ما هو من أجل التنبؤ.

النظرية في العلاقات الدولية وطبيعة غرضها العلمي

إنّ الصعوبات التي واجهّها حقل العلاقات الدولية الأكاديمي في توفير المفاهيم والأطر التي تُسهل فهم أو حتى معالجة التغيير المتقطع وغير الخطي الذي قد تولده الأحداث النادرة مثل نهاية الحرب الباردة أو الهجمات الإرهابية في ١١ أيلول ٢٠٠١، ليست بجديدة عليه أو طارئة، بل هي تكاد تكون متصلة بالمعوقات التقليدية الأساسية التي رافقت نشوءه وتأسيسه كتخصص علمي، علماً أنّ هذه ليست المرة الأولى التي يواجه فيها مجال العلاقات الدولية أزمة هوية، في الواقع يُمكن للمرء أن يُجادل بأن (العلاقات الدولية)، كتخصص أكاديمي، كان في أزمة هوية مستمرة، وهو ما يُفسر جزئياً هوس المجال المستمر بالنظرية.

إذ واجّه مجال العلاقات الدولية، بعد الحرب العالمية الثانية، أزمة هوية عميقة حين لم يكن هناك وضوح حول الحدود المعرفية والمنهجية لهذا العلم، وعلى إثرها إعتقد عدد متزايد من العلماء أنه لا يمكن حل المعضلة وأزمة الهوية هذه إلا من خلال صياغة نظرية للسياسة الدولية، بإعتبار أنّ قيمة أي مجال أكاديمي يُصنف على أنه علم إنما تكمن في نظرياته التي يتمكن من وضعها، وأن وجود مثل هذه النظريات ستُبين بشكل واضح حدوده ومنهجياته[٦].

وعلى هذا الأساس خلص معظم العلماء المؤثرين في هذا المجال إلى أن التقدم، وحتى بقاء هذا الإنضباط، يتطلب نظرية عامة للعلاقات الدولية، وقد أدرك (ستانلي هوفمان–Hoffmann) هذه الحقيقة عندما كتب «لا يمكن حل المشكلات التي نواجهها في مجالنا إلا من خلال عمل نظري أكثر منهجية بكثير مما تم القيام به في الماضي، وهذه قناعة يُشاركني فيها معظم الكُتاب»، وأنّ «إمكانية اعتبار العلاقات الدولية مجالاً مستقلاً إلى حد كبير، ضمن علم السياسة المترامي الأطراف والفضفاض، هو ما يفسر الحاجة إلى النظرية»[٧].

وعلى ما يبدو لم يكن وجود النظرية من عدمها هو المؤشر الوحيد على أزمة الهوية في حقل العلاقات الدولية، بل أنّ عدم إتفاق العلماء حول الغرض من النظرية كان يُسلط الضوء على بُعد آخر لهذه الأزمة ربما أكثر عمقاً. إذ إعتقد بعض العلماء أنّ النظرية ضرورية للإيضاح والتفسير، وهذا الموقف مثّله بشكل إنموذجي كُل من (جيمس

(6) Brian C. Schmidt, The Need for Theory: International Relations and the Council on Foreign Relations Study Group on the Theory of International Relations, 1954–1953, The International History Review, Volume (42), Issue (2020 ,(3, PP 590 – 589.

(7) Stanley H. Hoffmann, International Relations: The Long Road to Theory, World Politics Journal, Volume (11), Issue (3), April 1959, P 346.

دوغيرتي–Dougherty)، و(روبرت بفالتزغراف–Pfaltzgraff) اللذان أوضحا أنّ أهمية النظرية تكمُن في أنّها عبارة عن «إنعكاس منهجي للظواهر، مُصممة لتفسيرها وإظهار كيفية ارتباطها ببعضها البعض في نمط ذكي، بدلاً من كونها مجرد عناصر عشوائية في نظام غير متماسك"[٨]، وبالمثل، كان كل من (بول فيوتي–Viotti) و(مارك كوبي–Kauppi) ينظران للنظرية بإعتبارها «طريقة لجعل العالم أو جزء منه أكثر وضوحاً أو مفهوماً بشكل أفضل»[٩].

ومن جانب آخر، نجد أنّ علماء آخرين كانوا مُوقنين أنّ منفعة النظرية تتحدد من خلال تجاوز مجرد وصف الظواهر التي يتم ملاحظتها إلى المشاركة في التفسير السببي لهذه الظواهر، والتنبؤ، إن أمكن، بناءً على أحداث أو ظروف سابقة معينة، بمعنى إفترض هؤلاء أنّ ثمة ترابط عضوي ما بين النظرية ودورها في تحقيق غرض التنبؤ، وهو ما عبّر عنه (غامزي تانيل–Tanil) بشكل واضح بقوله «بدون نظرية قوية، لا يُمكن الوصول إلى وصفات صحيحة. إذ تزودنا النظريات بمفاهيم لتنظيم معرفتنا وإستكشاف العلاقات بينهما، ولا تساعدنا النظرية الجيدة على فهم العالم الذي نعيش فيه فحسب، بل تعطينا أيضاً أفكاراً معينة حول المستقبل المحتمل»[١٠].

وعلى الرغم من وجهات النظر المختلفة حول الغرض من النظرية، إلا أنّ غالبية علماء العلاقات الدولية إتفقوا على أنّ وظيفة النظرية كما تصوروها وناقشوها قد تبدّت في ثلاثة أغراض يُفترض أنّ تعمل على تحقيقها، وهي نوعاً ما بعيدة عن تحقيق شرط التنبؤ، وهذه الأغراض هي: أولاً، وربما هو الأكثر أهمية، تجعل ترتيب البيانات مُمكناً، وثانياً أنهّا أداة مفيدة للفهم كونها تُوفر إطاراً معقولاً للفرضيات المنهجية والخيالية، وثالثاً أنّها تُعطي نظاماً ومعنى لكتلة من الظواهر التي بدونها ستبقى متناثرة وغير مفهومة[١١]. بهذا المعنى، نجد أنّ ترتيب البيانات مهم كونه يساعد الباحث على التمييز بين التماثلات والتفرد، أي أنماط التكرار في السياسة الدولية والوقائع المنفردة بشكل إستثنائي، مثلما يُساعد أيضاً على فهم وتمييز الجوانب الثابتة نسبياً، والمتغيرة التي لا يُمكن السيطرة عليها، والجوانب القابلة للتلاعب في السياسة العالمية، كما توضح النظرية الأدوات التي يمكن من خلالها للمراقب أن يكتشف في وسط الأحداث ما هو متكرر ونموذجي، كما أنّها، تُرشدنا إلى النظر في التكوينات الاجتماعية المتعددة للسياسة من خلال إيضاح المبدأ التنظيمي القائم على أكثر خصائص السياسة تميُزاً، وهو الصراع على القوة.

وقد يبدو للوهلة الأولى أنّ أنصار التوجه الذي يُركز على أهمية و»دور النظرية في التنبؤ» كانوا مدفوعين بفكرة أنّ التنبؤ سيُحقق خدمة أفضل لصُناع القرار الذين كانوا

(8) James E. Dougherty and Robert L. Pfaltzgraff, Contending theories of international relations: a comprehensive survey, Longman Publishing, New York, 4th Edition, 1997, P 15.
(9) Paul R. Viotti and Mark V. Kauppi, International relations theory: realism, pluralism, globalism, Macmillan Publishing Company; 1st Edition, New York, 1987, P 3.
(10) Gamze Tanil, The Social Constructivist Fusion Perspective: A Theory for Europeanization, Perspectives on European Politics and Society, Volume (15), Issue (2014 ,(4, P 483.
(11) Kenneth W. Thompson, Toward a Theory of International Politics, The American Political Science Review, Volume (49), Issue (3), September 1955, P 735.

في أمس الحاجة، مع زيادة درجة التعقيد في حالة العالم، إلى طلب المساعدة من العلماء والمختصين من أجل تزويدهم بالإرشادات والنصائح التي يُفترض أن تُسهم في توضيح الأمور وتبديد حالة الغموض التي تحيط بالمشاكل والتحديات التي يواجهونها بهدف إتخاذ القرارات الصحيحة إزائها، لكن هذا لا يعني أنّهم وحدهم من تبنى هذه الإطروحة، بل حتى العلماء من أنصار «دور النظرية في التفسير» كانوا مؤمنين بأنّ النظرية ضرورية ليس من أجل تحديد ملامح التخصص الجديد فحسب، بل من أجل توفير إعتراف رسمي بأهميته العملية من قبل صناع القرار وخدمة الممارسة السياسية، ولهذا السبب، عمد علماء العلاقات الدولية، بغض النظر عن موقفهم من غرض النظرية، إلى تطوير نظريات، وإن كانت متشعبة بهدف توفير إطار معرفي يساعد في تبسيط فهم حالة التعقيد في السياسة الدولية، وتقديم الوصفات السياسية الصحيحة لفهم العالم كما هو.

على هذا الأساس، كان علماء العلاقات الدولية بشكل عام على قناعة تامة أنّ النظرية، باعتبارها كيان متماسك من الفروض المتناسقة والتي تعكس تفسيراً للظواهر محل الدراسة، مُفيدة لصناع القرار بقدر فائدتها للمنظرين والمختصين، وكان (جورج ليبسكي–Lipsky) من العلماء الذين دافعوا بشدة عن فكرة أنّ النظرية ذات أهمية كبيرة لكل من الأكاديمي والممارس على حد سواء، ولم يكن وحده من إعتقد بصواب هذا الرأي، بل شاركه إيّاه العديد من العلماء، ويتضح هذا بشكل جلي في مناقشات الإجتماع الأول الذي عقدته مجموعة من العلماء المختصين بوضع نظرية للعلاقات الدولية، برعاية مؤسستي (كارنيجي–Carnegie)، و(روكفلر–Rockefeller) خلال الأعوام (١٩٥٣–١٩٥٤)، إذ تسائل حينها البروفيسور (شتراوس هيوب–Strausz–Hupe) عن ماهية الطبيعة العامة للعلاقة بين النظرية والممارسة في الشؤون الدولية، وكان (جورج ليبسكي) و(كينيث ثومبسون) قد تمسّكا بشدة بوجهة نظر مفادها أنّ «هناك علاقة سببية قوية بين النظرية وسياسات رجل الدولة»[١٢].

بالتأكيد أنّ بعض النظريات في العلوم الإجتماعية قد تم تصميمها لتحقيق أهداف تتمثل في الوصف والتحليل والتنبؤ، وفي تخصصات أخرى نجد أن النظرية مقتصرة على الإيفاء بشرطي الوصف والتحليل دون أنّ تجازف بالإدعاء بالقدرة على التنبؤ، وفيما يتعلق بحقل العلاقات الدولية، يبدو واضحاً أن الإتجاه الذي تبلور منذ منتصف القرن الماضي مع نشوء التخصص الأكاديمي كإنضباط علمي، كانت حاجته للنظرية مُستمدة من الحاجة لتفسير الظواهر السياسية وإكتشاف طبيعة أنماط التكرار فيها قبل أنّ تكون مطالبة بتحقيق القدرة على التنبؤ، إنّ كان هذا يتجاوز قدرة النظرية وإمكاناتها، إلا أنّ هذا لم يمنع بعض النظريات من أنّها تحوي فروضاً تُثير الإنطباع أنّها دعوة مفتوحة، وإن كانت حذرة للتنبؤ، إلا أن الظروف والوقائع الدولية أثبتت فيما بعد مستوى المبالغة الطموحة للنظرية بقدرتها على تحقيق التنبؤ وعدم إستيعاب فروضها لجميع المتغيرات الماثلة والمتخيّلة.

(12) Brian C. Schmidt, The Need for Theory: International Relations and the Council on Foreign Relations Study Group on the Theory of International Relations, Op.cit, P 596.

مدى كفاية نظريات العلاقات الدولية في تحقيق التنبؤ؟

في أوائل عقد التسعينيات من القرن العشرين تعرضت نظريات الواقعية السياسية لإنتقادات شديدة بإعتبار أنّها فشلت في التنبؤ بنهاية الحرب الباردة بالطريقة التي إنتهت بها بدون حرب، عندما قرر الإتحاد السوفيتي الإنسحاب من هذا الصراع سلمياً وتفكيك إمبراطوريته بملء إرادته، إلى الحد الذي بدا فيه وكأنّ هذه النظرية أثبتت عدم جدواها لأن السلوك السوفيتي، التخلي التدريجي عن مركز القوة، تناقض بشكل صارخ مع الإفتراض المركزي للنظرية بأن الدول تسعى لبناء المزيد من القوة للشعور بالأمن ومواجهة تهديدات البقاء (Survival)، وبالتالي كان هناك إحتمال أنّ هذه النظرية ستُفنى مع نهاية الصراع الدولي، سيما بعد أن ساد الإنطباع أنّ كل من التقليد الكلاسيكي للواقعية والتعديلات التي طرأت على النظرية بإضافة البنى وهياكل النظام الدولي لفرضياتها وإنموذجها المعرفي، كانت معيبة بشدة، والسبب يكمُن في تفسيرها المبسط لما يحفز الدول، وعدم الرغبة في الاعتراف بالدور الذي تلعبه الترتيبات السياسية والأفكار المحلية، والتقدير غير الكافي للقيود المؤسسية الداخلية وشبكات الاعتماد الاقتصادي المتبادل، وكُل هذا عمل على تقويض أسس النظرية، وبالتالي أدت هذه التغييرات إلى إفتراض العلماء أنّ هذه النظرية، الواقعية البنيوية، غير ملائمة تماماً لفهم وتفسير عالم ما بعد الحرب الباردة(١٣).

كان هذا يعني أنّ ثمة مشكلة في النظرية، أو بكلمات أخرى أنّ الإطار التفسيري والفروض التي تقوم عليها النظرية ليست كافية للإحاطة بجميع متغيرات الظواهر التي يُفترض أن تشرحها النظرية. وفي ظل هذا الإخفاق النظري في أنّ الواقعية لم تستوفي شروط النظرية الملائمة، بات السؤال الحقيقي يدور حول ليس ما إذا كانت هناك نظرية تدّعي أنّها مناسبة وقادرة على فهم التغيير، لكن ما هي النظرية المناسبة أصلاً لأن تستوعب هذا التغيير في فروضها وطروحاتها؟، بمعنى آخر، أنّ العلماء لم يكونوا قلقين من إخفاق النظرية في التنبؤ، بل كان التساؤل: هل أنّ إفتراضات النظرية، ضمن الحد الأدنى متوافقة مع الواقع الحقيقي؟، وكل هذا كان يُدلل على حاجة المجتمع الأكاديمي

(١٣) يُمكن الرجوع إلى أهم المراجعات النقدية للنظرية الواقعية البنيوية والتي شككت في مدى ملائمتها كنظرية تفسيرية:
- John Lewis Gaddis, International Relations Theory and the End of the Cold War, International Security Journal, Volume (17), Issue (3), Winter 1993 – 1992, PP 58 – 5.
- Richard Rosecrance and Arthur A. Stein, Beyond Realism: The Study of Grand Strategy, In: Richard Rosecrance and Arthur A. Stein (Editors), The Domestic Bases of Grand Strategy, Cornell University Press, Ithaca, New York, 1993, PP 20 – 3.
- Charles W. Kegley, The Neoidealist Moment in International Studies: Realist Myths and the New International Realities, International Studies Quarterly, Volume (37), Issue (2), June 1993, PP – 131 147.
- Friedrich Kratochwil, The Embarrassment of Changes: Neo-Realism as the Science of Realpolitik without Politics, Review of International Studies, Volume (19), Issue (1), January 1993, PP 80 – 63.
- Rey Koslowski and Friedrich Kratochwil, Understanding Change in International Relations: The Soviet Empire›s Demise and the International System, International Organization Journal, Volume (48), Issue (2), Spring 1994, PP 247 – 215.
- Richard Ned Lebow, The Long Peace, the End of the Cold War, and the Failure of Realism, International Organization Journal, Volume (48), Issue (2), Spring 1994, PP 277 – 249.

للنظر في حدود نظرية العلاقات الدولية وإعادة توجيه المناهج نحو الإهتمام أكثر بتفسير ديناميكيات التغيير والتركيز على البنائية الاجتماعية ونظرية التعقيد(١٤).

على هذا الأساس، بدا ظاهرياً أنّ الفكرة القائلة بأن نظرية العلاقات الدولية قادرة على أنّ تكون في خدمة مساعدة صانعي السياسات على إتخاذ قرارات أفضل من خلال التنبؤ إلى حد ما، قد ثبُت أنها مثيرة للجدل وربما لم تقدم لهم المساعدة اللازمة، وهذا في رأينا نتيجة سوء الفهم من قبل صناع القرار للغاية من وجود النظرية، فهي في تصورهم يُفترض أن توفر إجابة فورية للمشاكل والمعضلات وأنّ تقدم رؤى للمستقبل، بينما في ظل حالة التعقيد في العالم نجد أنّ أفضل ما تسعى النظرية لتحقيقه هو توفير إطار تفسيري مقبول أكثر من بناء إنموذج معرفي للتنبؤ، وعلى حد رأي (ستانلي هوفمان–Hoffmann) «أنّ معظم النظريات المزعومة في مجال علم السياسة وفي مجال العلاقات الدولية الفرعي هي في الواقع هياكل وصفية تزودنا في أفضل الأحوال بإطار إفتراضي ومجموعة من الأسئلة التي تُساعدنا في تحليل نوع الظواهر الدولية وتفسيرها(١٥)، وعليه، نجد أنّ ما تسبّب بنشوء سوء الفهم حول إخفاق النظرية هو إصرار البعض من العلماء في وقت مبكر على أنّ النظرية في خدمة الممارسة الفعلية من حيث قدرتها على التفسير والتنبؤ معاً، وهو ما أدى إلى إعتقاد مُشوه أنّها كفيلة بتقديم قراءة صالحة للمستقبل.

بمعنى آخر، يُمكن القول إنّ الخلل أو موضع الخطأ يكمن في الإفتراق الواضح ما بين عالمي (صانعي السياسة) و(المنظِرين)(١٦). إذ أنّ (المنظِرين) يدرسون أفعال (ممارسي السياسة الخارجية) على أنّها بيانات وقوانين للتحليل والتفسير، بينما يميل (ممارسي السياسة) إلى الطلب من (المنظرين) تقديم ما يتجاوز مجرد التحليل والتفسير،

(١٤) اعترفت مؤسسة العلوم الوطنية الأمريكية (NSF) بالفشل العام في فهم التغيير وتأثير الأحداث النادرة أو المتطرفة، ومن أجل عدم الوقوع في الخطأ مرة أخرى، بدأت بإطلاق برنامج لتمويل الأبحاث حول فهم التغيير بعنوان: «البحث متعدد التخصصات في البنية التحتية الحرجة والأنظمة ذات الصلة: التخفيف والتأهب والاستجابة والتعافي فيما يتعلق بالكوارث وأحداث خطيرة أخرى». للمزيد يُمكن الرجوع إلى:

Maureen T. Hallinan, The Sociological Study of Change: 1996 Presidential Address, American Sociological Review, Volume (62), Issue (1), February 1997, PP 11 – 1.

(15) Stanly Hoffmann (Editor), Contemporary Theory in International Relations, Englewood Cliffs, Prentice – Hall, New Jersey, 1960, P 40.

(١٦) يعكس هذا التباعد ما بين العالمين مشكلة العلاقة الدائمة ما بين النظرية والممارسة وهل يُمكن للنظرية أن تكون صالحة للتطبيق، يُبين (شميدت) أنّ الإجتماع الذي عُقد عام ١٩٥٤ من قبل مجموعة من علماء العلاقات الدولية، أميركيين وبريطانيين، كان الغرض منه السماح لمجموعة من العلماء والمحللين السياسيين بالاجتماع بشكل غير رسمي لمناقشة بعض المشاكل الأساسية التي تنطوي عليها المناهج النظرية للسياسة الدولية، وكان تحديد العلاقة المناسبة بين النظرية والتطبيق هو محور إهتمام اللجنة الأمريكية، وكان أحد الأسئلة الرئيسة التي تناولتها المجموعة هو: أهمية واستخدامات النظرية في السياسة الدولية، لا سيما في إدارة السياسة الخارجية. وقد شارك في هذا الإجتماع العديد من صانعي السياسات البارزين مثل (بول نيتز–Nitze) الذي أكد في عنوان ورقته»آثار النظرية على الممارسة في إدارة الشؤون الخارجية»، على أهمية العلاقة بين النظرية والممارسة. وبالنسبة إلى (نيتز)، كان من الواضح أنّ «التأثير المباشر لكل من النظرية السياسية والفلسفة السياسية على الممارسة لا يكاد يكون قابلاً للنقاش»، وعلى الرغم من موافقة المشاركين الآخرين من رواد الواقعية الكلاسيكية مثل (أرنولد ولفرز–Wolfers) و(ويليام تي آر فوكس–Fox)، على هذا الرأي، لكن مع ذلك، كانت هناك خلافات عميقة حول ما يمكن للنظرية فعله وما لا يمكنها فعله، خاصة فيما يتعلق بمساعدة الفاعلين الرسميين في إدارة السياسة الخارجية. ولعل المشكلة الأساسية في هذا الصدد، كما تصورها (مورغنثاو–Morgenthau) وأيدها (كينيث ثومبسون–Thompson)، هي «غموض المادة التي يجب على المنظِر التعامل معها». للمزيد يُمكن الرجوع إلى:

Brian C. Schmidt, The Need for Theory: International Relations and the Council on Foreign Relations Study Group on the Theory of International Relations, Op.cit, P 601.

وربما ، في حال عدم تلبية هذا المطلب، إتهامهم بعدم فهمهم العالم الحقيقي بشكل كافٍ[١٧]، فضلًا عن ذلك، هُناك مسألة أخرى تُزيد من التباعد في المدركات بين الجانبين ألا وهي عدم الإتفاق، ليس بين صناع القرار والمنظِرين فحسب، بل داخل المجتمع الأكاديمي نفسه، حول ماهية الفروق أو التماثلات الكامنة ما بين نظريات العلاقات الدولية ونظرية السياسة الخارجية، إذ يرفض البعض من الأكاديميين فكرة أنّ نظريات العلاقات الدولية تصلُح لدراسة وفهم السلوك السياسي الخارجي لدولة معينة.

وهذا هو جوهر الفصل التحليلي الذي أقامه (كينيث والتز–Waltz) بين نظريات السياسة الدولية ونظريات السياسة الخارجية، إذ كان (والتز) مُتشكك للغاية فيما يتعلق بإمكانية التنظير حول السياسة الخارجية بسبب الطبيعة المعقدة للمتغيرات على مستوى الوحدة، ورفضه القاطع لفكرة أنّ نظريته البنيوية لديها الكثير لتقوله عن السياسة الخارجية، بسبب من أنّ تركيزه الواقعي الضيق والصارم على البنى والهياكل والقوة في النظام الدولي يجعل من تحليل السياسة الخارجية الملموس صعباً للغاية. بمعنى آخر، كان (والتز) مقتنعاً أن ثمّة فرق بين نظريات العلاقات الدولية ونظرية السياسة الخارجية[١٨]، وأنّ الاخيرة يُراد بها إيجاد سياقات ومبادئ وقواعد تسمح بتفسير السلوك الخارجي للدول بشكل مُحدد خِلافاً لنظريات العلاقات الدولية التي تسعى الى إكتشاف وشرح وتفسير الأنماط والتكرارات العامة في ظواهر السياسة الدولية[١٩]، وحتى عندما يُقال أنّ (الواقعية الجديدة) يُمكن أنّ تفسر الأنماط العامة المتكررة لسلوك الدولة، لا يعني ذلك مُطلقاً أنّها تسعى لتفسير السياسات الخارجية لدول معينة، وعلى حد تعبير (والتز) «إنّ نظرية السياسة

(17) Matthew J. Hoffmann, Constructing a complex world: The frontiers of international relations theory and foreign policy making, Asian Journal of Political Science, Volume (11), Issue (2003 ,(2, P 38.

(١٨) وفقاً لتشخيص (جيمس روزناو) هناك عيبين أساسيين يعوقان تطور نظرية السياسة الخارجية، أحدهما فلسفي والآخر مفاهيمي، والأهم هو المستوى الفلسفي، إذ ما زال يعاني المجال (The Field) من إفتقار واضح لتطور نظري يترتب عليه إجراء عمليات تجريبية تكون متاحة ويُمكن الإفادة منها مستقبلاً في إضافة المزيد من التقدم على مستوى النظرية، ونتيجة لذلك إنّ محاولة بناء نماذج للسلوك البشري من البيانات الخام لا يعدو عن كونّه، على حد قوله، محاولة لتشييد «مبنى من الأشجار المتساقطة والطين غير المطحون». وأن هذه المواد الخام في حال تشذيبها ومعالجتها علمياً يُمكن إستخدامها بشكل قابل للمقارنة وجاهزة للتنظير، وهذا هو الحال مع بناء واستخدام النظريات الاجتماعية، إذ تعمل المواد كأساس ومرتكز لجميع أنواع النظريات، التجريدية أو التجريبية، أحادية أو متعددة، صرفة أو تطبيقية، ولكن حتى تتم معالجتها بالمثل، من غير المحتمل أن يحدث التنظير، أو إذا حدث ذلك، من غير المحتمل أن تكون النتائج مفيدة جداً. للمزيد يُمكن الرجوع إلى:
James N. Rosenau, Pre-theories and theories of foreign policy, In: James N. Rosenau (Editor), The Study of World Politics, Volume (1): Theoretical and Methodological Challenges, Routledge Publishing, London, 1st Edition, 2005, P 170.

(١٩) رغم دفاع (والتز) الحاد عن موقفه بأن هناك تمييز بين نظريات السياسة الخارجية والسياسة الدولية، إلا أنّ هذا لم يكن مُقنعاً للبعض مثلما لم يعفِه من التعرض لإنتقادات كثيرة بسبب موقفه هذا. على سبيل المثال، جادل (كولن إلمان–Elman) في مقال نشره عام ١٩٩٦، بأنّه لا يوجد ما يُعيق بناء نظريات للسياسة الخارجية على أسس الواقعية الجديدة، كذلك أشار (هانز مورتيزن–Mouritzen) من بعده إلى أن نظرية السياسة الدولية لا يمكن تمييزها بوضوح عن نظرية السياسة الخارجية طالما أنّه سيكون للسياسة الدولية إنعكاسات حتمية على السياسة الخارجية للدول. للمزيد يُمكن الرجوع إلى مُحاججّاتهم:
- Colin Elman, Horses for Courses: Why not Neorealist Theories of Foreign Policy?, Security Studies Journal, Volume (6), Issue (1996 ,(1, PP 53 – 7.
- Hans Mouritzen, Kenneth Waltz: A Critical Rationalist between International Politics and Foreign Policy, In: Ole Wæver and Iver B. Neumann (Editors), The Future of International Relations: Masters in the Making, Routledge Publishing, London and New York, 1997, PP 89 – 66.

الخارجية، وليس نظريات العلاقات الدولية، هي المطلوبة تحديداً لشرح كيفية استجابة دولة فردية للقيود التي يفرضها النظام الدولي» (٢٠).

لهذه الأسباب، هناك حذر شديد يُسيطر على علماء العلاقات الدولية في عدم الإدعاء بقدرتهم على التنبؤ خصوصاً عندما يبدو من الصعب تتبع مسار التغيير وتوقع نهايته. وحتى عندما قدم (روبرت جيلبن–Gilpin) كتابه عن (الحرب والتغيير في السياسة العالمية) كمحاولة جريئة لفهم التغيير، إلا أنّه مع ذلك لم يدعي أنه وضع «قوانين لفهم التغيير» وأنّ هذه القوانين تم إختبارها علمياً، بل قدّم نظريته كقراءة معقولة للتجربة التاريخية. وانسجاماً مع هذا، كان يرى أنّ المسار المستقبلي للتغيير السياسي لا يُمكن التنبؤ به، حتى وإن تم تشخيص الأنماط العامة له، وعلى حد قوله «التغييرات السياسية الرئيسة هي نتائج ظروف مجموعات فريدة وغير متوقعة من التطورات، ومن الممكن فقط تحديد الأنماط المتكررة والعناصر المشتركة والاتجاهات العامة في نقاط التحول الرئيسة في التاريخ الدولي»(٢١).

وعلى ما يبدو أنّ أولئك الذين يؤكدون على إمكانية النظرية في مجال العلاقات الدولية على التنبؤ والتوقع إنما يواجهون نفس العقبات والغموض والتناقضات التي عانت منها جميع نظريات التاريخ والسياسة في الماضي. إذ أنّ جوهر النظرية هو التاريخ الذي يتألف من أحداث ووقائع فريدة من نوعها، وهو المادة التي يستخدمها المُنظرين في صياغة فرضياتهم وطروحاتهم السياسية ووضع القوانين، إن أمكن ذلك، وكل من هؤلاء ينظر للتاريخ وفقاً لمفهوم معين، ما يمنحنا رؤى مختلفة لحركة التاريخ ونظريات مختلفة في ذات الوقت. على سبيل المثال، يُركز بعض العلماء على التكرار والإنماط التي تعيد إظهار نفسها عبر التاريخ كما هو الحال مع (مارتن وايت– Wight) الذي ينظر إلى السياسة الدولية بإعتبارها «عالم من التواتر والتكرار–the realm of recurrence and repetition»(٢٢)، أما (كينيث تومبسون) فحمّل رأياً مختلفاً، ووفقاً لوجهة نظره، «إنّ حادثة في التاريخ والسياسة لا تتكرر من ناحية واحدة، بل هي تحدُث لمرة واحدة فقط، وأنها غير متكررة لأنها لم تحدُث من قبل ولن تتكرر مرة أخرى. بهذا المعنى، يُصبح التاريخ بعيداً عن متناول النظرية» (٢٣). صحيح أنّ أساس كل نظرية هو الافتراض بأنّ الأحداث الفريدة نفسها هي أيضاً حالات ملموسة لقضايا أكثر عمومية، إلا أنّ كل من التكرار والتفرد موجودان في التاريخ كما هو الحال في كل شيء آخر، والصعوبة المنطقية في التوفيق بينهما ليست أكبر ولا أصغر في العلاقات الدولية منها في المجالات الأخرى.

أيضاً، ما يمنع وصول النظرية لمعرفة تنبؤية هو عدم إكتمال بناءها من حيث الفروض والمفاهيم، على سبيل المثال، كشّفت نظرية (الواقعية البنيوية) عن أنّ علماؤها

(20) Kenneth N. Waltz, Theory of International Politics, Addison-Wisely Publishing, Reading, Massachusetts, 1979, PP 72 - 71.

(21) Robert Gilpin, War and Change in World Politics, Cambridge University Press, United Kingdom, 1981, P 3.

(22) Martin Wight, Why Is There No International Theory?, International Relations Journal, Volume (2), Issue (1), April 1960, P 43.

(23) Kenneth W. Thompson, Toward a Theory of International Politics, Op.cit, P 734.

لا يكاد يشتركون في تعريفات مُوحدة بشكل صارم للمفاهيم الأساسية التي يستخدمونها لبناء المتغيرات، إذ تسمح التعريفات الفردية للمصلحة الوطنية والقوة وتوازن القوى والقطبية الدولية بمجموعة واسعة من المعاني والمصطلحات المفاهيمية والتشغيلية، وهذا يجعل من الصعب إختبار المقترحات الواقعية مقابل الأدلة المستمدة من حالات مُحددة، وهو خلاف ما تتطلّبه النظريات القابلة للإختبار من ضرورة وجود تعريفات مفاهيمية وتشغيلية دقيقة لمتغيراتها التابعة والمستقلة، وهذه التعريفات يجب أن تكون دقيقة في نصها على كيفية قياس المتغيرات أو تحديد وجودها، إلّا أنّ النظريات الواقعية، على ما يبدو، لا تلبي هذه الشروط، وعلى حد قول (ريتشارد ليبو–Lebow)، وهو من أشد منتقدي الواقعية، «الواقعية الجديدة، أكثر النظريات وعياً بذاتها علمياً، لكن فروضها غير كافية بشكل خاص في مواجهة العديد من الظواهر» [٢٤].

كذلك، كان التركيز على العوامل البنيوية – الهيكلية على مستوى النظام الدولي أكثر ما إنشغلت به المدرسة الواقعية الجديدة (البنيوية)، وهذا الإهمال للعوامل الداخلية كان قد أسهم في عجزها عن تفسير، وليس توقع، الكثير من الأحداث والوقائع الدولية، لهذا نجد أنّ قلة من المحللين كان بإمكانهم توقع ما حدث بين عامي (١٩٨٩–١٩٩١). وإنّ نظرياتهم المعقدة والمتنوعة في كثير من الأحيان حول (الإتحاد السوفيتي) كبديل حي لرأسمالية السوق قادت معظمهم، مع واحد أو اثنين من الاستثناءات البارزة، لإستنتاج مفاده أنّه مهما كانت المشاكل التي يواجهها الإتحاد السوفيتي كقوة في الثمانينيات، فمن المرجح أن يستمر النظام في حد ذاته[٢٥].

(24) Richard Ned Lebow, The Long Peace, the End of the Cold War, Op.cit, P 250.

(٢٥) ربما كان (بول كينيدي–Kennedy)، و(إيمانويل تود–Todd)، وعالم الاجتماع الأمريكي (راندال كولينز–Collins)، من الأكاديميين القلائل ممن حاولوا لفت الأنظار إلى أنّ الإتحاد السوفيتي كان نظاماً معيباً وضعيفاً وفي حالة إنحدار نهائي، لكن كلماتهم لم يكن لها وزن كبير في ذلك الوقت. على العكس من ذلك، كان رأي الاقتصادي الأمريكي المؤثر (إد هيويت–Hewett)، الذي أصبح فيما بعد مستشار الرئيس (جورج بوش) للشؤون السوفيتية، يدعو للحذر من المبالغة في تقدير مشاكل (غورباتشوف) الاقتصادية، وأنّه «من الحماقة الاعتقاد بأنّ الإقتصاد السوفيتي يتأرجح على شفا الانهيار». للمزيد أنظر:

Michael Cox, Why did We Get the End of the Cold War Wrong?, The British Journal of Politics and International Relations, Volume (11), Issue (2009 ,(2, PP 163 – 162, P 169.

ثانياً: «السلوكية» وظهور الطرائق التجريبية في التنبؤ السياسي

لم يكُن التنبؤ هو الطموح المركزي في دراسة العلاقات الدولية فحسب، بل أنّ الجهود التجريبية المبكرة لتطوير «علم السياسة» بشكل نموذجي كانت تطمح للوصول إلى القدرة على توقع الأحداث المستقبلية كميزة رئيسة. وقد أعطت الثورة السلوكية أهمية كبيرة، ربما أكثر مما فعلته نظريات العلاقات الدولية، للتكافؤ الوضعي بين تفسير الظواهر والقدرة على التنبؤ بها. إنّ السلوكية في العلوم السياسية والتي يُشار إليها بالمصطلح الإنكليزي (behavioralism)، تختلف عن السلوكية في علم النفس والتي تستخدم المصطلح (Behaviorism)، والتي هي معنية بدراسة السلوك البشري من وجهة نظر طبية – سريرية أكثر عمقاً من الدراسة الإجتماعية[٢٦]. ورغم أنّ هناك قواسم مشتركة ضعيفة بينهما، إلا أنّ العلاقة الحقيقية الوحيدة على ما يبدو بين مصطلحي (behavioralism) و(Behaviorism)، هي أن «كليهما يُركزان على الفاعل البشري وسلوكه كمصدر مناسب للمعلومات حول سبب حدوث الأشياء في العالم بالطريقة التي تحدث بها، ويفترض كلاهما أيضاً أنّ المنهجية القائمة على العلوم الطبيعية مناسبة لدراسة البشر»[٢٧].

وعلى الرغم أن السلوكية كانت تتصور أنّها قادرة على التنبؤ بتركيزها على مجموعة الخصائص التي تتسم بها وهي: أنّ هناك إتساقاً يمكن اكتشافه في السلوك البشري (أنماط متكررة ومتشابهة من السلوك)، وأنّه يُمكن تأكيد ذلك من خلال الإختبارات التجريبية، فضلاً عن أنّها أظهرت مزيد من الصرامة في طرق الحصول على البيانات وتحليلها[٢٨]، لكن مع ذلك، أصبحت الأساليب نفسها إشكالية، ولم تستطع أنّ تصل إلى مستوى الدقة في التنبؤ كما زعمت وقتئذ، رغم أنّه خلال عقدي الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي، أصبحت طرق الحصول على البيانات وتحليلها شائعة، وأخذ القياس الكمي، كلما كان ذلك ممكناً ومعقولاً، مكاناً مهماً في إنضباط علم السياسة التجريبي الذي بات بارعاً في استخدام مجموعة واسعة من التقنيات التجريبية المتطورة بشكل متزايد مثل: الاستبيانات، والمقابلات، وأخذ العينات، وتحليل الانحدار، وتحليل العوامل، والنمذجة العقلانية، وما شابه ذلك[٢٩].

وعلى ما يبدو أنّ هذه التطورات في الحركة السلوكية، بتركيزها على مناهج الدراسة

(٢٦) مع ذلك، ما زال الكثير من الباحثين والدارسين يستخدمون مصطلح (Behaviorism) للإشارة للدراسات السلوكية السياسية.

(27) David Easton, Political Science in the United States: Past and Present, International Political Science Review / Revue internationale de science politique, Volume (6), Issue (1), The Future of the State, 1985, P 137.

(28) David Easton, The current meaning of "Behavioralism" in political science. In: J. S. Charlesworth (Editor), The limits of behavioralism, The American Academy of Political and Social Science, Philadelphia, 1962, PP 25 – 8.

(29) David Easton, Political Science in the United States: Past and Present, Op.cit, P 138.

والتنبؤ، ألزمت نفسها بإحداث تطور على مستوى النظرية أكبر بكثير مما كانت عليه في الماضي. إذ أنّ الفهم المنهجي القائم على الملاحظة الموضوعية أدى إلى تحول ملحوظ في معنى النظرية، والتي على عكس الحقل الأكاديمي في العلاقات الدولية، لم تعد ذات طابع فلسفي أو تأريخي، وتطرح أسئلة حول طبيعة الحياة الجيدة وتكتفي بتفسير ظهور الأفكار السياسية في القرون الماضية والتركيز على أنماط التكرار والتفرد، بل أصبحت «النظرية السلوكية» موجهة تجريبياً ولا تقتصر على الشرح والتحليل بل يُمكن لها، كما زعمت، التنبؤ بالطريقة التي سيتصرف بها الناس سياسياً والطريقة التي تعمل بها المؤسسات السياسية(٣٠).

لذلك عمد البعض من المنظرين إلى بناء نظرية موجهة تجريبياً على مستويات مختلفة من التحليل حول مجالات محددة في العلوم السياسية، كما هو الحال في إسهامات (وليام ريكر–Riker) وتلميذه (بيتر أورديشوك–Ordeshook)، في تطوير نظرية اللعبة ونظرية الاختيار العقلاني (٣١)، والتي إستخدما فيها مجموعة من النماذج الرياضية بهدف تحليل العلاقات المعقدة، وإفترضا أنّ هناك فرصة لدراسة السياسة بالطريقة التي يدرس بها الاقتصاد السلوك البشري، إذ طالما أنّ الإقتصاد هي عملية إختيار عقلاني تُمارسه الأسر والشركات والحكومات الذين يقررون تبادل السلع والخدمات في مجموعة متنوعة من الإعدادات التنظيمية التي تتحد مع بعضها لتشكل شبكة علاقات تفاعلية تسمى بشكل تجريدي الأسواق الاقتصادية، ألهمت هذه الصورة (وليام ريكير) وتلميذه لتحليل السياسة باعتبارها نتيجة إختيار وأنّ السياسة، من منظور أوسع نطاق، تُعد أسلوباً اجتماعياً لتوليد قرارات جماعية من تفضيلات فردية متباينة ومتضاربة في كثير من الأحيان، بطريقة مشابهة للإقتصاد. لهذا ركزت دراستهم على النماذج الرياضية وتصور أنّ الأفراد يتصرفون بعقلانية في اختيارهم للسلوك السياسي الذي يستهدفون من وراء قراراتهم تعظيم منافعهم من استخدام السلع العامة، ولهذا السبب إفترضا أنّ دراسة السياسة «قاحلة» وغير مثيرة للاهتمام فكرياً ما لم تتضمن نظرية (الإختيار العقلاني) كمجموعة من البديهيات الأساسية التي يمكن من خلالها استنتاج المزيد من الافتراضات النظرية المتخصصة.

ومع ذلك، لا يبدو أنّ السلوكية كانت كافية للقول أنها وضعت أصولاً تجريبية صارمة أو أنّها توصلت لإمكانية التنبؤ بالسلوك البشري، بل أنّها فشلت أصلاً في توقع سلوك إجتماعي بشري ظهر في أواخر الستينيات وأوائل السبعينيات من القرن العشرين، وتمثل هذا بظهور ما يسمى بـ»الثورة المضادة للثقافة» في الولايات المتحدة وهي كانت عبارة عن فترة من التغيير الاجتماعي الذي أخذ ينمو مع إشتداد حركة الحقوق المدنية وإحتجاجاتها ضد الفصل العنصري الموجه للطلاب من ذوي الإصول الأفريقية، وترافق ذلك أيضاً مع تنامي المطالب بتحسين الوضع الإجتماعي للأميركيين الأفارقة والأقليات الأخرى والإحتجاجات واسعة النطاق ضد حرب فيتنام خلال إدارتي الرئيسين (جونسون

(30) Ibid, P 138.

(31) William H. Riker and Peter C. Ordeshook, An Introduction to Positive Theory, Prentice-Hall Publishing, Englewood Cliffs, New Jersey, 1973.

ونيكسون)، فضلاً عن بروز المواقف الجديدة تجاه أشكال الملبس والسلوك الجنسي ومكانة النساء والأقليات في المجتمع والفقر والحفاظ على البيئة من التلوث والنفايات الذرية، وعدم المساواة الاجتماعية(٣٢).

بالتأكيد أن فشل السلوكية قد مهد لظهور التعويض، وهو ما أطلق عليه (ديفيد إيستون) شخصياً مصطلح ثورة (ما بعد السلوكية–Post Behavioralism)(٣٣)، ومثلت المرحلة التالية إستياءاً عميقاً من نتائج السلوكية، لكنه لم يؤدي إلى التخلي عن المنهج العلمي التجريبي في العلوم السياسية، بل أفضى إلى تعديل جوهري في فهم الحركة السلوكية لطبيعة العلم وهي حركة لا تزال تتطور (٣٤). ويبدو أن ما رسّخته هذه التغييرات الإجتماعية من حقيقة تمثل في أنّ السلوك البشري يتكون من العديد من المتغيرات المعقدة، وبالتالي من غير المحتمل أنّ تتمكن هذه الدراسات من إكتشاف أي قواعد حاكمة للسلوك تشبه القانون، وعلى حد قول (إيستون) نفسه «على عكس الذرات، إنّ البشر ليسوا مُصمَمين. لديهم إرادة حرة، وبالتالي لا يمكن التنبؤ بها حتى على أساس محتمل. وعندما أظهرت أساليب العلوم الطبيعية نجاحاً معرفياً كبيراً، إنما كان هذا نتاجاً لحقيقة أنها تتعامل مع مادة جامدة، والذرات، بطبيعتها، ليس لديها مشاعر أو نوايا لا يمكن التنبؤ بها أو يتعذر الوصول إليها بواسطة الملاحظة»(٣٥).

(٣٢) من المفارقات العلمية، أنّ دورية السياسة (The Journal of Politics) التي تصدُر عن (جامعة شيكاغو) إحتفلت في العام ١٩٦٨ بالذكرى الثلاثين لصدور الدورية وخصصته للإبتهاج بالنجاح الذي حققته المدرسة السلوكية، التي تتبع بالأساس لجامعة شيكاغو، وكيف أنّ المنهجية الإجتماعية الحديثة قد حلت محل المنهجية التقليدية في الدراسات السياسية، وخلّقت علماً سلوكياً سياسياً جديداً، لكن بعدها، في العام ١٩٦٩، كان (ديفيد إيستون) أول من إنتقد هذه المنهجية بإطلاقه (ثورة ما بعد السلوكية) داعياً إلى علم سياسي جديد. للمزيد يُمكن الرجوع إلى:

Thomas S. Engeman, Behavioralism, Post-behavioralism, and the Reemergence of Political Philosophy, Perspectives on Political Science, Volume (24), Issue (4), Fall 1995, PP 217 – 214.

(٣٣) إستخدم (ديفيد إيستون) هذا المصطلح في ورقة علمية قدمها في الاجتماع الـ(٦٥) للجمعية الأميركية للعلوم السياسية والذي عُقد في مدينة (نيويورك) عام ١٩٦٩. ويشير (كي وي لي–K.W.Lee) من جامعة (Pan American) في ولاية (تكساس) إلى أنّ (ما بعد السلوكية) هي ثورة في العلوم السياسية الأميركية، وكان الدافع ورائها هو عدم الرضا العميق عن العلوم السياسية المعاصرة كتخصص وكمهنة، وأنّ علماء (ما بعد السلوكية) كانوا يطالبون بمشاركة سياسية نشطة، لإعتقادهم أنّه من الواجب الأخلاقي لعلماء السياسة القيام بدور أكثر فاعلية في السياسة لإعادة تشكيل المجتمع، وأنّه في أواخر عقد السبعينيات، أخذت النزعة السلوكية تهيمن على مهنة العلوم السياسية الأمريكية. للمزيد يُمكن الرجوع إلى مقالته:

K.W.Lee, The Study of Political Science in America, Philippine Political Science Journal, Volume (7), Issue (1979 ,(10, PP 91 – 82.

(34) David Easton, The new revolution in political science, The American Political Science Review, Volume (63), Issue (1969 ,(4, P 1052.

(35) David Easton, Political Science in the United States: Past and Present, Op.cit, P 42.

ثالثاً: الدراسات الدولية التخصصية والقدرة على التنبؤ

على ما يبدو أنّ الدراسات الدولية المتخصصة التي تركز إهتمامها على قضية مُحددة وتحاول إستشراف مستقبلها من خلال توظيف طرائق متعددة لدراسة متغيرات معينة، أريد لها أنّ تكون أوفر حظاً من النظرية العامة أو المناهج السلوكية في الوصول إلى التوقع، وهو ما حدا بالعديد من العلماء إلى أن يلجئوا في كثير من الأحيان إلى إستخدام تقنيات مثل تصميمات السلاسل الزمنية (Time Series)، ضمن فترات زمنية قصيرة لدراسة قضايا مثل الصراع والحروب الأهلية، والتعويل على هذه التصاميم بإعتبارها واحدة من المحاولات الموثوقة للتنبؤ بالتطورات المحتملة للنزاع داخل مناطق جغرافية معينة مثلما هو الحال في الدراسات التجريبية التي تناولت نماذج الصراع في كوسوفو[٣٦]، أو سوريا [٣٧]. وإنّ الميزة الرئيسة لتصاميم السلاسل الزمنية لنزاع معين ومُحدد هي إمكانية نمذجة الديناميكيات داخل الصراع بشكل أكثر دقة. ومع ذلك، تأتي هذه الميزة على حساب انخفاض إمكانية تعميمه على النماذج الصراعية الأخرى، حيث أنّ مسارات الصراع لا تشبه بالضرورة بعضها البعض عبر مناطق جيوسياسية مختلفة.

أيضاً من الطرائق الأخرى المخصصة لدراسة قضايا مُحددة، النهج الذي ابتكره (بوينو دي ميسكيتا –Mesquita) [٣٨]*وهو (التنظير للعبة–Game Theoretic) ضمن نظرية (الإختيار العقلاني)، والفكرة العامة لهذا الإطار النظري هي إستخدام معلومات مفصلة عن الفاعلين الأساسيين كأساس تجريبي، إذ يستخدم المتنبئ هذه البيانات كمُدخلات للنماذج الإستراتيجية التي تحسب التنبؤات حول النتائج المحتملة في المنافسات السياسية. وهذا النهج يبدو مناسباً بشكل خاص لبناء تقييم للنماذج السلوكية، وقد تم استخدامه لشرح أنماط صنع القرار في الاتحاد الأوروبي وتفسيره والتنبؤ به[٣٩]. وتُظهر نماذج التنبؤ القائمة على أساس نظرية (الإختيار العقلاني) عموماً مستويات عالية من الدقة التنبؤية، ولعل القيد الرئيسي لهذا النهج كان يتمثل في القدرة المحدودة على التنبؤ بكيفية تطور العملية بمرور الوقت، إلا أن بعض النماذج زعّمت أنّ قدرتها التنبؤية قادرة على مواكبة التغير في المواقف بمرور الزمن[٤٠].

(36) Jon C. Pevehouse and Joshua S. Goldstein, Serbian compliance or defiance in Kosovo: Statistical analysis and real-time predictions, Journal of Conflict Resolution, Volume (43), Issue (,(4 1999, PP 546 - 538.

(37) Gerald Schneider, Nils Petter Gleditsch and Sabine Carey, Forecasting in International Relations: One Quest, Three Approaches, Conflict Management and Peace Science, Volume (28), Issue (2011 ,(1, P

(٣٨) أحد أهم علماء السياسة في الولايات المتحدة، ويعمل في جامعة (نيويورك) ومعهد (Hoover) التابع لجامعة (ستانفورد). إشتُهر بعمله المكثف على التنبؤات السياسية بما فيها نظرية الألعاب (Game Theory).

(39) Bruce Bueno de Mesquita, A new model for predicting policy choices: Preliminary tests, Conflict Management and Peace Science, Volume (28), Issue (2011 ,(1, PP 84 - 64.

(٤٠) في لقاء أجرته مجلة (The New York Times Magazine) مع (دي ميسكيتا) لشرح آلية عمل نموذجه الحاسوبي في التنبؤ، أشار إلى أنّ المتغيرات الإجتماعية موضع الدراسة مثل الفاعلين السياسيين والمصالح التي يدافعون عنها=

ومع ذلك أظهرت أيضاً هذه الدراسات شذوذاً عن الواقع نتيجة إهمال دراسة بعض المتغيرات أو عدم توقع ظهور تأثيرات لاحقة لها. على سبيل المثال، كان رأي (جاكلين ستيفنز)، حول فشل العلماء في التنبؤ، مدفوعاً بموقفها من بعض الأعمال الأكاديمية التي شابتها بعض العيوب والتي أثّرت في حُكمها التنبؤي، حيث أبّدت إستجابة سلبية تجاه أعمال بحثية متعلقة بمجال الحروب الأهلية أنتجها كل من (جيمس فيرون–Fearon) و(ديفيد لايتين–Laitin) من جامعة (ستانفورد–Stanford)، بتمويل من مؤسسة العلوم الوطنية الأميركية (NSF)، واللذان حاولا البرهنة في دراساتهم هذه على أنّ الحروب الأهلية هي نِتاج لواقع الدولة الضعيفة وليست بالضرورة ناجمة عن مظالم عرقية، وهذه الأعمال وضعت إنموذجاً تفسيرياً للعلاقة بين المتغيرات التي تؤدي إلى وقوع الحرب الأهلية، مع التشديد على إمكانية التنبؤ بإحتمال وقوع حدث الحرب على أساس معرفة واقع المتغيرات المستقلة(٤١)، ولعل الثقة التي أبداها هؤلاء بقابلية الإنموذج التفسيري على التنبؤ كان مردّها الإختبارات التجريبية التي تم إجراءها وعلى حالات مختلفة. ومع ذلك، أعربت أعمالاً لاحقة عن تشكيكها بهذا الإنموذج، وأنّه من الضروري تجنب الإعتماد عليه في خلق حالة توقع.

إذ بعدها بسنوات، إنتقد ثلاثة من العلماء بشكل مقنع، دراسات (فيرون ولايتين). إذ كتب (لارس سيدرمان–Cederman)، و(نيلز ويدمان–Weidmann)، و(كريستيان غليديش–Gleditsch) في العام ٢٠١١، مقالاً جادلوا وبرهنوا فيه على أنّ «بعض عمليات الصراع الأكثر إستعصاءً وتضرراً في العالم المعاصر، بما في ذلك السودان

=والعلاقة التي تجمع بينهم، يتم تمثيلها جميعاً بمعادلات رياضية. على سبيل المثال، وضع (دي ميسكيتا) عام ٢٠٠٩ نموذجاً رياضياً للتنبؤ بإحتمال إمتلاك إيران لقنبلة نووية، وقد أجرى أبحاثاً مكثفة عن لاعبي القوة الأساسيين داخل وخارج البلاد، بمعنى الأفراد الذين لديهم حصة في مستقبل إيران النووي. وبمجرد حصوله على المعلومات التي يحتاجها ، كان يقوم بإدخالها في نموذج الكمبيوتر الخاص به، وتضمن جدول البيانات ما يقرب من (٩٠) فاعلاً، وكان بعضهم أشخاصاً مثل الرئيس الإيراني «محمود أحمدي نجاد» والمرشد الأعلى «علي خامنئي»، والبعض الآخر من الفاعلين عبارة عن مجموعات، مثل مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، و«المتشددين الدينيين» في إيران، وبجانب كل فاعل هناك رقم يمثل متغيراً واحداً، وهناك مقياس يمتد رقمياً من (٠–٢٠٠)، حيث يشير الصفر إلى «لا توجد قدرة نووية على الإطلاق»، ويمثل ٢٠٠ إختباراً لصاروخ نووي. وكانت النتيجة متغيرة على أساس التغير في مواقف اللاعبين، مثلاً عندما أبدت الولايات المتحدة تفهماً لإمكانية إمتلاك إيران تقنية نووية لأغراض سلمية، تغيرت النتيجة، وعندما تعرض المتشددين والمحافظين لضغط أبان الإحتجاجات الشعبية في عام ٢٠٠٩، تغيرت كذلك نتيجة المقياس، وعندما توقف المقياس عند الرقم (١١٨) كان يعني أنّ إيران لن تصنع قنبلة نووية بحلول أوائل عام ٢٠١٠، بل ستكون على شفا تطوير واحدة، لكنها ستتوقف ولن تذهب إلى أبعد من ذلك. للمزيد من المعلومات يُمكن الرجوع إلى:

Clive Thompson, Can Game Theory Predict When Iran Will Get the Bomb?, The New York Times Magazine, August 2009 ,12, At: https://nyti.ms/34w3h53

(٤١) في دراساتهم هذه أزاح كل من (فيرنون ولايتين) جانباً الإعتقاد التقليدي بأنّ السبب الجذري للحروب الأهلية هي العداوات العرقية والدينية، وأنّ العوامل التي تفسر أيّ البلدان كانت معرضة لخطر الحرب الأهلية ليست خصائصها العرقية أو الدينية، بل الظروف التي تساعد على التمرد، وهذه الظروف تشمل: الفقر الذي تتميز به الدول الضعيفة مالياً وبيروقراطياً والفساد الذي يُساعد على تجنيد المتمردين، وعدم الاستقرار السياسي، والتضاريس الوعرة، وكثرة السكان. للمزيد يُمكن الرجوع إلى دراساتهم:

- James D. Fearon and David D. Laitin, Ethnicity, Insurgency, and Civil War, The American Political Science Review, Volume (97), Issue (1), February, 2003, PP 90 – 75.

- James D. Fearon and David D. Laitin, Neo-trusteeship and the Problem of Weak States, International Security Journal, Volume (28), Issue (4), spring 2004, PP 43 – 5.

ويوغوسلافيا السابقة، تتعلق إلى حد كبير بالظُلم السياسي والاقتصادي»[٤٢]، وهو خلاف ما أفترضه (فيرنون ولايتين). ولا جدال أنّ الأخيرين لم يتعمدا إعطاء إستنتاجات مغلوطة بقدر ما أنّ إجراء المزيد من الدراسات والأبحاث عن المشكلة ذاتها وإخضاع متغيرات، ربما كانت مُهملة، للتجريب يُقدم فهماً أعمق للعلاقة بين المتغيرات ولطبيعة المشكلة.

إنّ مسألة الخطأ في الدراسات أو عدم كفاية التشخيص تبدو طبيعية، وغالباً ما كانت إسهامات العلماء تصطدم بأشياء غير متوقعة نتيجة الخطأ في التوظيف أو عدم التحليل الصحيح للمعلومات، ومع ذلك، قدّمت هذه الإسهامات التجريبية – الإحصائية مزيجاً من القوة والثقة لعمل المؤسسات المهتمة بها، بضمنها مجتمع الإستخبارات، وساعدت تحليلاتهم على تحسين جودة عملها في بعض المواضع. فخلال أواخر السبعينيات وأوائل الثمانينيات، بدأت مجموعة صغيرة من الأكاديميين بقيادة (بوينو دي ميسكيتا–Mesquita) في إحراز تقدم في مواجهة مشكلة كان يعاني منها مجتمع التحليل السياسي والتي تمثّلت في تعقد الظواهر السياسية من جهة وبحر المعلومات الذي يغمر الجميع من جهة أخرى، وكان من الصعب التوفيق بين هذين العنصرين، إلا أن الحل الذي توصلوا إليه هو من خلال توظيف أجهزة الحاسوب وإستخدام نظرية (الإختيار العقلاني)، وهذه الأخيرة أريد بها أن تختصر التعقيد وطوفان المعلومات من خلال إبداء تركيز شديد على تحليل العمليات التي بواسطتها تتخذ المجموعات القرارات، وهذا التحليل الكمي للمتغيرات الإجتماعية إعتمد على توافر المعلومات الدقيقة حول القوة النسبية للفاعلين السياسيين ضمن دائرة السلطة والنفوذ، وإستكشاف النتائج التي يريدون الوصول إليها. بمعنى آخر أرادت هذه النظرية فهم الطريقة والكيفية التي يختار بها صناع القرار تفضيلاتهم السياسية، وبالتالي توقع النتائج المحتملة على أساس هذا الإختيار[٤٣]، وعلى الرغم من أن (ستانلي فيدر–Feder) كالّ المديح لعمل (ميسكيتا) وفريقه على أساس النجاحات التي حققوها، إلا أنّ عدم توقع هذه المجموعة للطريقة التي إنهار بها الإتحاد السوفيتي[٤٤]، رغم أنه قرار نجم عن تفضيلات سياسية داخلية، يبقى بمثابة علامة

(٤٢) في مقالهم هذا، أكد العلماء الثلاثة على أن الأبحاث المعاصرة حول الحرب الأهلية رفضت إلى حد كبير دور المظالم السياسية والاقتصادية، وركزت بدلاً من ذلك على فرص الصراع. ومع ذلك، فإن هذه الادعاءات القوية تستند إلى أسس نظرية وتجريبية مشكوك فيها. وفي الوقت الذي ركّزت فيه تلك الدراسات على العلاقة بين عدم المساواة الفردية والصراع في المقام الأول، جادّل العلماء الثلاثة على أنّ التفاوتات الأفقية بين المجموعات العرقية ذات الصلة سياسياً والدول ككل يُمكن أن تعزز الصراع الإثني القومي. ولتوسيع النطاق التجريبي، شملت دراستهم جمع بيانات عن مناطق إستيطان المجموعات العرقية مع تقديرات الثروة المكانية، وتم دراسة عدد من النماذج الصراعية (شملت يوغسلافيا السابقة، ألبانيا، ماينمار والسودان)، وإستنتجوا أنه في المجتمعات غير المتكافئة للغاية، تقاتل كل من المجموعات الغنية والفقيرة في كثير من الأحيان أكثر من تلك المجموعات التي تقترب ثروتها من متوسط البلد. للمزيد يُمكن الرجوع إلى:

Lars-Erik Cederman, Nils B. Weidmann and Kristian Skrede Gleditsch, Horizontal Inequalities and Ethno-nationalist Civil War: A Global Comparison, American Political Science Review, Volume (105), Issue (3), August 2011, PP 495 – 478.

(43) Stanley Feder, Factions and Policon: New Ways to Analyze Politics, In: H. Bradford Westerfield (Editor), Inside CIA›s Private World: Declassified Articles from the Agency`s Internal Journal, -1955 1992, Yale University Press, USA, 1995, PP 292 – 274.

(٤٤) كان لدى مجتمع الإستخبارات توقعات خاطئة بخصوص قوة الإتحاد السوفيتي وقتئذ، مثال على ذلك ترويج وكالة الإستخبارات المركزية (CIA) لوجهة نظرها في عام ١٩٨٢، والتي خلصت في تقرير حظي بتغطية إعلامية جيدة إلى أنّ القيادة السوفيتية ستكون قادرة على المضي قدماً إلى أجل غير مسمى تقريباً، وخلصت الوكالة في تقريرها إلى أنه على=

إستفهام كبيرة تُحيط بطرائق التنبؤ [٤٥].

وبشكل عام، يبدو أنّ النجاح في التوقع يكاد يكون من نصيب الدراسات السياسية المتخصصة بدراسة قضية مُحددة والتي تسعى للوصول إلى فهم أكبر لمسببات المشاكل التي تتعامل معها بهدف التنبؤ بمسارها مستقبلاً، أكثر ما هو من نصيب النظرية العامة. لهذا حظي التنبؤ في الدراسات الدولية المتخصصة باهتمام كبير سيما مع التقدم في النمذجة الإحصائية وجمع البيانات والأداء الحاسوبي، وبغض النظر عمّا إذا كانت هذه الطرائق موثوقة أو يُمكن أن تُقدم تنبؤات صحيحة، إستمر المجتمع الأكاديمي بإنتاج أعمال أبدت تركيزاً مكثفاً على المسائل الفنية التقنية التي تتضمن إستخدام النماذج الرياضية، بقدر تعلق الأمر بإهتمامها بقضايا معينة مثل الصراعات والنزاعات المسلحة.

لقد إهتم كل من (نازلي شوشري–Choucri) و(توماس روبنسون–Robinson) بدراسة أساليب التنبؤ بالصراع الدولي والقيود التي تحدُ من تحقيق أعمال التنبؤ[٤٦]، فيما قدّم عمل (جيرالد شنايدر–Schneider) و(نيلز غليديش–Gleditsch) إهتماماً بالتركيز على ثلاث طرائق في التنبؤ بالنزاعات العسكرية وهي: النموذج الهيكلي، السلاسل الزمنية، وتنبؤات النقاط[٤٧]، أما (باتريك براندت–Brandt)، و(جون فريمان–Freeman) إقترحا إطار عمل قائم على إستخدام السلاسل الزمنية (Time Series) لتوقع وتحليل النزاعات الإقليمية والدولية مع تطبيقه على الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي، حيث أنتج عملهم سلسلة من التنبؤات للصراع بين الإسرائيليين والفلسطينيين الذي توقعوا له أنّ يرتفع في العام ٢٠١٠ مقارنة بما كان عليه عام ٢٠٠٩ [٤٨]، وركز (فيلبس شرودت–Schrodt)، و(جيمس يوناماين–Yonamine) على إستخدام النمذجة الحاسوبية في

=الرغم من وجود «تباطؤ» ملحوظ في النمو السوفيتي منذ السبعينيات، إلا أنّ الاقتصاد السوفيتي «لن ينهار»، بل على العكس، توقعت الوكالة أنّ «يستمر الناتج القومي الإجمالي في النمو، وإن كان ببطء». للإطلاع على النص الكامل للتقرير يُمكن الرجوع إلى:

Henry Rowen, Central Intelligence Briefing on the Soviet economy, In: Erik P. Hoffmann and Robbin Frederick Laird (Editors), The Soviet Polity in the Modern Era, Aldine De Gruyter, New York, 1984, PP 445 – 417.

(٤٥) مع ذلك، تمكن (دي ميسيكتا) من خلال النمذجة الحاسوبية للعمليات السياسية من إبداء تنبؤ صحيح لأحداث حصلت لاحقاً، مثل تنبؤه بمن يخلف (الخميني) في السلطة عام ١٩٨٩، ومن سيتولى السلطة في روسيا بعد (يلتسين)، وعلى حد قول أحد مسؤولي وكالة المخابرات المركزية، إنّ النموذج الحاسوبي الذي بناه (دي ميسيكتا) كان صائباً في التوقع بنسبة (٩٠٪) خلال السنوات الخمس والعشرين (١٩٨٠–٢٠٠٥) كما ورد في لقاء إذاعي مع (دي ميسيكتا) أجرته الإذاعة الوطنية الأميركية (NPR) في عام ٢٠٠٧. يُمكن الرجوع إلى:

Professor Claims to Predict the Future, Robert Smith Host Bruce Bueno de Mesquita, National Public Radio (NPR), October 2007 ,12, At: https://n.pr/3tdGjKd

(46) Nazli Choucri and Thomas W. Robinson, Forecasting in International Relations: Theory, Methods, Problems, Prospects, W. H. Freeman and Co, San Francisco, USA, 1978.

(47) Gerald Schneider, Nils Petter Gleditsch and Sabine Carey, Forecasting in International Relations: One Quest, Three Approaches, Conflict Management and Peace Science, Volume (28), Issue (2011 ,(1, PP 14 – 5.

(48) Patrick T. Brandt, John R. Freeman and Philip A. Schrodt, Real-Time, Time-Series Forecasting of Political Conflict, Conflict Management and Peace Science, Volume (28), Issue (2011 ,(1, PP – 41 64.

توقع العنف السياسي والإرهاب [٤٩]، كذلك ركّزت دراسة (هافارد هيغري–Hegre)، و(هافارد نايغارد–Nygard)، و(رانفيغ رايدر–Ræder) على نمذجة دراسة الصراعات إحصائياً لمجموعة دول وإستخدام تقنية المحاكاة (Simulation) للتنبؤ بإحتمالية إندلاع نزاع أو صراع صغير أو صراع كبير، وإحتمالية تجدد الصراع وإنتقاله إلى دول أخرى [٥٠].

فضلاً عن ذلك، نجد أن أعمال (فيتو دي أورازيو–D'Orazio) [٥١]، و(كورين بارا–Bara)[٥٢] من أحدث الأعمال التجريبية التي فضّلت إستخدام النماذج التنبؤية بإعتبارها نماذج إستباقية تسمح بدراسة جميع أنواع الصراع والعنف السياسي بما في ذلك الحروب الأهلية، والصراعات الدولية، والإرهاب، والإبادة الجماعية، والاحتجاجات، وكل هذا يُدلل على أنّ هذه النماذج أصبحت الأكثر شيوعاً في دراسة الصراع ومحاولة التنبؤ بمساراته.

ولعل النجاح الملحوظ لهذا النوع من الدراسات، فضلاً عن كونه أرتبط بتناولها لمتغيرات يُمكن السيطرة عليها إلا أن العامل الأكثر تفسيراً لهذا النجاح يكمُن في تركيزها على فِهم الطريقة التي تتخذ بها المجموعات تفضيلاتها السياسية وقراراتها، بمعنى أنّ جزءاً كبيراً من هذه الدراسات كان مهتماً بنظرية (الإختيار العقلاني) والتي تركز على كيفية إتخاذ الأفراد لقراراتهم سواء التصارعية أو التعاونية، وعلى حد قول «دي ميسكيتا»: «إذا كنت ترغب في التنبؤ بالأحداث السياسية، فإن الحكمة والخبرة، والمعرفة العميقة بثقافة الدولة وتاريخها ليست كافية. التنبؤ بالمستقبل يتطلب منك أنّ تكون خبيراً ليس في فن الحكم، ولكن في فهمك لطريقة إتخاذ الأفراد للقرارات. أنت بحاجة إلى نظرية لعبة الممثل العقلاني»[٥٣].

---

(49) hilip A. Schrodt, James Yonamine and Benjamin E. Bagozzi, Data-Based Computational Approaches to Forecasting Political Violence, In: V. S. Subrahmanian (Editor), Handbook of Computational Approaches to Counterterrorism, Springer Publishing, New York, 2013, PP – 129 162.

(٥٠) أظهرت نتائج دراستهم أنّ «فخ الصراع–conflict trap»، ويُقصد به توفر ظروف تسمح بعودة الصراع مرة أخرى، هو أشد خطورة مما أشارت إليه الدراسات السابقة. على سبيل المثال، عندما أجروا محاكاة على بلد كبير منخفض الدخل ليس له صراعات سابقة ولكنه عانى من سنتين إلى ثلاث سنوات من الصراع خلال الفترة (٢٠١٥–٢٠١٨)، وجدوا أنّ هناك إحتمال لتجدد الصراع مرة ثانية، وأن يستمر لمدة تسع سنوات خلال الفترة (٢٠١٩–٢٠٤٠)، وعلى العكس من ذلك، إذا كان هناك بلد كبير منخفض الدخل ولديه نزاع طويل خلال السنوات العشر الماضية، مع أكثر من (١٠٠٠) حالة وفاة مرتبطة بالصراع، ونجح في إحتواء العنف إلى مستوى تحوله إلى صراع طفيف خلال الفترة (٢٠١٥–٢٠١٨)، فسيكون لديه خمس سنوات من تجدد الصراع في السنوات العشرين اللاحقة (٢٠١٩–٢٠٤٠). للمزيد يُمكن الرجوع إلى الدراسة:

Håvard Hegre, Håvard Mokleiv Nygård and Ranveig Flaten Ræder, Evaluating the scope and intensity of the conflict trap: A dynamic simulation approach, Journal of Peace Research, Volume (54), Issue (2017 ,(2, PP 261 – 243.

(51) Vito D›Orazio, Conflict Forecasting and Prediction, In: Oxford Research Encyclopedias, International Studies, Oxford University Press, New York, 2020, At: https://bit.ly/3r29vkW

(52) Corinne Bara, Forecasting Civil War and Political Violence, In: Andreas Wenger, Uursula Jasper and Myriam D. Cavelty (Editors), The Politics and Science of Prevision: Governing and Probing the Future, Routledge Publishing, London, 2020.

(53) Clive Thompson, Can Game Theory Predict When Iran Will Get the Bomb?, The New York Times Magazine, August 2009 ,12, At: https://nyti.ms/34w3h53

رابعاً: إشكالية الأحكام والقيم الشخصية وإنعكاسها على التنبؤ

مع الإقرار بان النظرية أبدت قصوراً في التوقع طالما أنّها تستهدف توضيح الأنماط العامة في التكرار للظواهر السياسية وعدم بناء توقعات حدية، بات الميل أكثر، من حيث الإهتمام والتمويل، نحو الدراسات التنبؤية المتخصصة بحيث أبدى صانعي القرار والمخططين العسكريين بالدرجة الأولى عناية شديدة بهذه الدراسات لا سيما التي تحوي نماذج رياضية على أساس الإعتقاد أنّها ستكون أشبه بإنذار مبكر مُتقدم للأزمات الوشيكة تُمكنهم من وضع خطط تخفيف فعالة، وتعبئة الموارد، وتنسيق الاستجابات مع نظرائهم الأجانب، وهو ما أسهم في تمويلهم لعدد لا يحصى من الأبحاث والدراسات التي تركز على التنبؤ على مدى السنوات الأربعين الماضية، بحيث إستثمرت حكومة الولايات المتحدة بسخاء في عدة محاولات لبناء أنظمة للتنبؤ بالأزمات يمكن الدفاع عنها من الناحية التحليلية وقادرة على معالجة وفهم كميات هائلة من المعلومات في الوقت الحقيقي أو شبه الحقيقي(٥٤).

وإزاء هذا الدعم والتمويل، حاول العديد من المفكرين والمنظرين إستباق التغيير بدلاً من مجاراته واللحاق به وكانت وسيلتهم في ذلك بناء نماذج رياضية لتفسير ما حدث سابقاً وإفتراض الوصول إلى قوانين تشرح العلاقة والترابط بين المتغيرات التابعة والمستقلة بحيث يُمكن معرفة التغير في المتغيرات التابعة على أساس قياس مستوى التغير في المتغيرات المستقلة. واستهدفت النمذجة معالجة الأسئلة الإجتماعية كمياً من خلال تحويلها إلى رموز وأرقام، وكانت النتيجة بناء نماذج وإستخدام للرياضيات بشكل معقد إلى الحد الذي يتعذر على الكثيرين فهم هذه العلاقات. ومع أن الكثير من هذه الأعمال، قد أظهرت نجاحاً في قدرتها الإستشرافية إلا أنّ أعمالاً أخرى قد أخفقت نتيجة قصور في الإطار التفسيري للعلاقة بين المتغيرات أو عدم كفاية تصميم الإنموذج في الدراسة أو تعقده، وهو ما عنّى أنّ هذه الدراسات شابتها بعض العيوب المعرفية أو المنهجية، وهو ما تمثّل في صعوبة النمذجة الرياضية التي قد لا تتمكن من تكميم المتغيرات الاجتماعية بشكل مثالي من جهة، فضلاً عن التحيز الشخصي أو تأثير الأحكام الشخصية في تصاميم النماذج من جهة أخرى.

(٥٤) من المحاولات الحديثة التي قام بها الجيش الأمريكي في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين لتطوير آلية للتوقع المنضبط، هو تمويله لنظام الإنذار المبكر للأزمات أو ما يُعرف إختصاراً بـ(ICEWS)، وهو نظام قائم على أساس توقع الأزمات والصراعات السياسية المحتملة في مناطق جغرافية متفرقة بالإعتماد بشكل كلي على نظريات العلوم الاجتماعية في تحليل البيانات والقرارات. ورغم إحتوائه على بعض نقاط القوة إلا أنّ القيود التي تفرضها إشكالية معالجة أسئلة العلوم الاجتماعية وتمثيلها رياضياً باستخدام المناهج الكمية المعاصرة وبشكل واقعي دون تحيز ربما كانت تمثل عقبة أمام الوصول إلى توقع دقيق. مع ذلك أكد (O›Brien) إن هذا النظام نجح تجريبياً في إدماج العلوم الإجتماعية مع التقنيات الحاسوبية. للمزيد أنظر:

Sean P. O›Brien, Crisis Early Warning and Decision Support: Contemporary Approaches and Thoughts on Future Research, International Studies Review, Volume (12), Issue (1), March 2010, PP 104 – 87.

فعلى الرغم من أنّ النمذجة للظواهر السياسية ومنذ بداية إستخدامها تم الترويج لها بإعتبارها مدخلاً جديداً للفهم يُحقق موثوقية أشد في التفسير والتنبؤ إلا أنّها مع ذلك لم تسلم من الإنتقادات، إذ كانت هذه الإسهامات المعرفية تنطوي على قدر من التعقيد وصعوبة الفهم، بدليل أنّ (وليام ريكير) عندما أصّدر كتابه المعنون (مقدمة للنظرية السياسية الوضعية)، في عقد السبعينيات من القرن الماضي كمحاولة إستثنائية في دراسة العلوم السياسية، وصفته دورية السياسة (The Journal of Politics) التي تصدر عن جامعة شيكاغو أنّه على مدى السنوات الخمس والعشرين الماضية، لم يقُم عالم سياسي واحد بأكثر مما قام به (ريكير) لتعزيز نمو النظرية الاستنتاجية في العلوم السياسية الحديثة. لكن على الرغم من أنّ المؤلف حاول خفض مستوى المهارة الفنية المطلوبة لمتابعة الحجج الرياضية إلا أنّه في أجزاء معينة عندما يناقش الأسواق و(مثالية باريتو) والعوامل الخارجية، يستلزم الأمر فهم حساب التفاضل والتكامل الأساسي من القارئ، وأنّ أكثر الأجزاء المخيبة للآمال في الكتاب هي تلك التي تتناول نظرية الألعاب، إذ اتخذ (ريكير) نهجاً غير تقليدي إلى حد ما في تقديمه للنظرية حتى أنّه يضطر في بعض المواضع إلى الإلتواءات لتدعيم حججه[٥٥].

أما (المراجعة الأميركية للعلوم السياسية–American Political Science Review)، فعلى الرغم أنّها وصفت الكتاب بأنه مقدمة غنية جداً وخيالية، إلا أنها إنتقدته بسبب قصد المؤلف في بداية كتابه أن هذه المقدمة مخصصة «للطلاب على مستوى المبتدئين والمتخرجين»، بينما في الحقيقة كان عبارة عن «تزلج صعب بالنسبة لمعظم الأساتذة»، وهو مليء بالحديث الهائل عن مضاعفات «لاغرانج» و»خطوط اللامبالاة»، وهي أمور تقع عموماً خارج نطاق فهم ما لا يقل عن (٩٥) في المائة من جميع طلاب الدراسات العليا[٥٦].

وحتى مع مضي سنوات على إستخدام وتوظيف النمذجة الرياضية، لم يكُن جمع العلماء متفقين على ضرورتها ومنفعتها للمتغيرات السياسية، ما يعني أنّها لم تحظى بقبول كلي من مجتمع السياسة الأكاديمي نظراً لأنّها قد تعجز عن إبداء تمثيل واقعي للكثير من الظواهر الإجتماعية والسياسية. مثلاً (جاكلين ستيفنز) إنتقدت تمويل الحكومة لهذه البرامج والأبحاث وتحديداً تمويلها من ميزانية المؤسسة الوطنية للعلوم (NSF) لأنها «تدعم، بشكل غير متناسب، الأبحاث التي يُمكن أنّ تخضع للتحليلات والنماذج الإحصائية على الرغم من أن الجميع يعلم أنّ المعادلات النظيفة تحجُب الحقائق الفوضوية، والتي لا تتمكن الافتراضات أو مجموعات البيانات المبتكرة، من إلتقاطها وفهمها»[٥٧].

ولم تكن الصعوبة في فهم هذه النماذج هو المعوق الأكبر الذي قد يحول دون

(55) Norman Frohlich, An Introduction to Positive Political Theory (Book Review), The Journal of Politics, Volume (36), Issue (1), February 1974, PP 232 – 231.
(56) Benjamin Walter, An Introduction to Positive Political Theory (Book Review), American Political Science Review, Volume (69), Issue (1975 ,(3, PP 1009 – 1007.
(57) Jacqueline Stevens, Political Scientists Are Lousy Forecasters, Op.cit.

إستخدامها وتوظيفها، بل أنّ الرغبة في بناء نموذج رياضي متكامل قد يدفع الباحثين إلى إستثناء دراسة متغيرات يصعُب قياسها أو نمذجتها والإكتفاء بالمتغيرات القابلة للتكميم، ما يؤدي حتماً إلى عجز النموذج عن تقديم نتائج حقيقية، وهذه العملية القائمة على تفضيل متغيرات على حساب غيرها غالباً ما تعتمد على الأحكام الشخصية للباحثين ورؤيتهم للمشكلة. على هذا الأساس، ليس بالضرورة أنّ تكون أهم المتغيرات التي تغذي نموذج التنبؤ والتي توفر المعلومات الحاسمة هي المفاهيم الأكثر تخيُلاً من الناحية النظرية، على العكس من ذلك، أوضح (مايكل وارد–Ward) و(براين غرينهل–Greenhill) في تقييمهما لنموذجين تجريبيين بارزين لبداية الحرب الأهلية، أنّ إضافة العوامل التفسيرية التي تخلُق أقصى قدر من الاهتمام الإعلامي لا تُحسن الدقة التنبؤية للنماذج، بل من الأفضل الإنتباه لتقييم ما إذا كانت التفسيرات المفضلة من الناحية النظرية تُساهم حقاً في الوصول إلى الفهم الصحيح للأسباب، وأنّ المُخرجات في هذه الحالات يُمكن أنّ تعكس مدى التضليل الذي ينتج عن التركيز التقليدي على الأهمية الإحصائية. بكلام آخر، جادلّ كلاهما بأنّه تم إيلاء الكثير من الإهتمام لإيجاد علاقات ذات دلالة إحصائية، في حين تم منح القليل من التركيز على إيجاد متغيرات تعمل على تحسين قدرتنا على التنبؤ بالحروب الأهلية(٥٨).

هذه الحالة يُمكن أن تُوصف بأنّها تعبر عن سعي الباحثين لبناء نموذج قادر على معالجة المتغيرات التي يفضلونها ويعتقدون أنّها قابلة للقياس ويُمكن إختباره على حالات مُحددة، أكثر من الأهتمام بمدى دقته الكُلية في إستيعاب كافة متغيرات المشكلة، وهذه ليست مسألة جديدة، إذ أنّ أقسى الإنتقادات التي تعرضت لها الحركة السلوكية وقت رواجها كان سعيُها وراء تحقيق ما أسماه البعض بـ»نقاء منهجي–Methodological Purity» في طرائقها الدراسية أكثر من ميلها لمعالجة المخاوف السياسية الحيوية في الولايات المتحدة، وهذا العمل الذي كان يُفترض أنه خالص، أي خالٍ من القيم والمعايير التي تؤثر في جودة الحكم الموضوعي، دائماً ما كان مُتأثراً بشدة بأحكام القيم الشخصية، والتي كانت مع استثناءات قليلة داعمة للوضع السياسي الراهن في الولايات المتحدة، ونقلت بشكل عام صورة خاطئة للحياة السياسية في الديمقراطيات الغربية(٥٩)، وعلى حد رأي (ديفيد إيستون)، في معرض إنتقاده للسلوكية «كان من الصعب في كثير من الأحيان التمييز بين ما إذا كان الباحث يُعبر عن تفضيلاته الخاصة، أم أنه في الواقع يصف كيفية عمل المؤسسات وكيف يتصرف الناس في الحياة السياسية»(٦٠).

كذلك، عندما أصدر المفكر الأميركي (فرانسيس فوكوياما–Fukuyama) كتاباً تولى تحريره وكان عنوانه (Blindside) وإحتوى على إسهامات تحليلية لأساليب إستشراف وتوقع المستقبل، قدمها مشاركين من داخل مجتمع الإستخبارات والسياسة الخارجية والأمن

(58) Michael D. Ward, Brian D. Greenhill and Kristin M. Bakke, The perils of policy by p-value: Predicting civil conflicts, Journal of Peace Research, Volume (47), Issue (2010 ,(4, PP 374 – 363.
(59) Philip Green and Sanford Levinson (Editors), Power and Community: Dissenting Essays in Political Science, Random House, New York, 1970, P VII.
(60) David Easton, Political Science in the United States: Past and Present, Op.cit, P 136.

القومي وحتى من داخل المجتمع المالي في (وول ستريت) من قبل أشخاص يتعاملون مع مخاطر الأعمال[٦١]، أشار (فوكوياما) في كلمة ألقاها في حلقة نقاشية عقدها معهد (بروكنغز–Brookings) لتحليل وإستعراض محتويات الكتاب بعد صدوره بعام، إلى إعتقاده، وفي كثير من النواحي، «أنّ هناك تحيزات منهجية معينة تدخل في الطريقة التي تتوقع بها هذه المجموعات المختلفة كمجتمعات المستقبل الأحداث القادمة، وأنّ عدم الدراية بهذه التحيزات ستُفضي إلى مشاكل في عمل أنواع صحيحة من التنبؤات» [٦٢].

وبشكل عام، نجد أنّ ميل الباحث إلى تضمين قيمه الشخصية أو تفضيلاته الخاصة غالباً ما يكون من أجل أنّ يُلائم نموذجه الرياضي الواقع الحقيقي، بحيث يلجأ الباحث إلى إحداث إلتواءات في النمذجة لتتطابق مع المتغيرات الفعلية، أو أن يُهمل دراسة متغيرات مهمة لأنّها تصطدم مع إنموذجه الرياضي أو لا تتوافق معه، وعلى حد وجهة نظر (سيدرمان وغليديش)، إنّ رفض (فيرنون) و(لايتين) لتضمين العوامل»الفوضوية–Messy Factors»، مثل «المظالم وعدم المساواة» في دراستهم التجريبية عن أسباب الحروب والصراعات العرقية لأنّه كان من الصعب تحديد هذه العوامل كمياً، لذا عمدا إلى تبسيط النموذج بالطريقة التي يُمكن أن يُحقق بها إختباراً موضوعياً، وتقديم نماذج «أكثر أناقة–Elegant Models» ويُمكن اختبارها بسهولة أكبر [٦٣].

(61) Francis Fukuyama (Editor), Blindside: How to Anticipate Forcing Events and Wild Cards in Global Politics, Brookings Institution Press, Washington, D.C, 2007.

(62) Francis Fukuyama, Speech in Discussion Panel Held on "Blindside: How to Anticipate Forcing Events and Wild Cards in Global Politics", The Brookings Institution, Washington, D.C, November 2007 ,28, P 5, At: https://brook.gs/3zFM7NS

(63) Lars-Erik Cederman, Nils B. Weidmann and Kristian Skrede Gleditsch, Horizontal Inequalities and Ethno-nationalist Civil War, Op.cit, P 492.

الخاتمة

مثّل بناء النظرية الإهتمام الأساسي في حقل العلاقات الدولية بحكم إرتباط وجود النظرية بإضفاء طابع علمي على هذا التخصص الوليد وكونها تسمح بإيضاح حدوده ومنهجياته، ومع ذلك، إسترعى الأمر أيضاً إهتمام بعض العلماء بمدى جودة النظرية وموضوعيتها في تقديم تنبؤات موثوقة على الرغم أن الإتجاه العام في إعداد النظريات كان منصرفاً نحو الإكتفاء بالتفسير والتحليل ووضع فروض حول الظواهر العامة في السياسة الدولية، ولعل هذه الثنائية في التوجه والموقف ما بين التحليل والتنبؤ قد سببت خلطاً وسوء فهم حول الغاية من وجود النظرية، هل هو من أجل تقديم فروض تشرح الطريقة التي يسير بها العالم أم تكون مطالبة أيضاً بأنّ تحقق توقعاً للأحداث القادمة.

ومع القصور الواضح للنظريات في أنّ تُقدم توقعات دقيقة للكثير من الوقائع الدولية وكأن هذا القصور بات أشبه بفجوة كبيرة وسط البناء النظري، ظهرت الدراسات الدولية التنبؤية المتخصصة والتي تناولت قضايا محددة على مستوى النطاق الزمني والمكاني كمحاولة تجريبية لردم هذه الفجوة في حقل العلاقات الدولية وإعتمد الكثير من هذه الدراسات على إستكشاف العلاقات التفاعلية بين متغيرات معينة ومحاولة إسقاط تأثير هذه التفاعلات على المستقبل. وبشكل عام، يُمكن إدراج مجموعة من الإستنتاجات التي خلُص إليها البحث وهي:

١. أنّ المتفق عليه لدى علماء العلاقات الدولية أنّ النظرية على وجه الخصوص مهيأة لتحليل أنماط الظواهر في السياسة الدولية وتفسيرها وتقديم رؤى لأسباب حدوثها، أكثر مما هي مُخصصة للتنبؤ بما ستؤول إليه هذه الظواهر.
٢. إنّ جميع الجهود التنبؤية، نوعاً ما وعلى إختلاف طرائقها الفلسفية والتجريبية قد أدركت حقيقة واضحة لا يُمكن تجاهلها أنّه ليس من المفيد جداً الإدعاء بإمكانية التنبؤ بالفواصل الهيكلية والتغييرات المفاجئة على مستوى النظام الدولي.
٣. أنّ الأكثر موثوقية هو أنّ التنبؤ يعتمد في كثير من الأحيان على البيانات التي تتغير ببطء بمرور الوقت، وبالتالي تكون هذه البيانات مناسبة فقط للتنبؤ بالتغييرات الطفيفة.
٤. علاوة على ذلك، يبدو أنّ التنبؤات العلمية قابلة للتحقق في المجالات التي يُمكن فيها للمتنبئين الإعتماد على المعرفة السابقة والأدلة المتراكمة في شكل بيانات مجمعة بشكل منهجي، أو رؤى الخبراء الذين يمتلكون معرفة مميزة حول عمليات صنع القرار والطريقة التي يتصرف بها أعضاء المجموعة.
٥. إنّ النمذجة الرياضية في الدراسات التنبؤية رغم أنّها ذات منفعة إلا أنّ دقتها وفاعليتها تعتمد إلى حد كبير على معالجة جميع المتغيرات التي يُعتقد أنّها ذات تأثير في المشكلة من جهة وعلى التمثيل الرياضي الصحيح للبيانات الإجتماعية من جهة أخرى.